وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم:.....

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

فـــرع: العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

تحت عنوان

دور المجتمع المدني في تحقيق السلم الاجتماعي

إعداد الطالبة: – خرخاش نادية

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور: بوعيسي حسام الدين	جامعة : المسيلة	رئـــــيسا
الدكتور سالم حسين	جامعة :المسيلة	مشرفا ومقررا
الدكتور طيايبة ساعد	جامعة :.المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية:2022/2021

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 2020 ديسمبر 27

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة) خرخاش نادية الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 782188 والصادرة بتاريخ 2017/03/08

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق قسم علوم سياسية والعلاقات الدولية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: دور المجتمع المدني في تحقيق الأمن الاجتماعي

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....

توقيع المعني (ة)

التوقيع 05 جوان 2022 رئيس المجلس الشعبي البلدي

من واقع المجلس

و بتفويض من السيد الموظف المكلف

استمارة معلومات

المعلومات الشخصية:

الاسم: نادية اللقب: خرخاش

اسم الأب: مفتاح اسم ولقب الأم: قادري دليلة

تاريخ الازدياد: 1988/04/07 مكان الازدياد: العلمة

رقم الهاتف: 0658104844

البريد الالكتروني:

العنوان الشخصي: حي 400 / 1000 مسكن

الباكالوريا:

معدل: 10.86 الشعبة/التخصص: علوم إسلامية سنة الحصول على شهادة الباكالوريا: 2007

الليسانس: علوم سياسية علاقات دولية

تخصص الليسانس: علاقات دولية الدفعة/ سنة التخرج: 2011

الماستر: 2022

تخصص الماستر: علاقات دولية الدفعة/ سنة التخرج: 2022

معدل الماستر (المعدل العام):

الوضعية المهنية:

موظف: ☐ عاطل عن العمل: ☐

في حالة موظف:

وعيف عمومي: X قطاع خاص:

مصلحة مستخدمة: اسم المؤسسة / الشركة:

رتبة في العمل:

الصيغة:

موظف - ة: X موظف في طور التكوين: نوع العقد:

امضاء الطالب

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك " الله جّل جلاله ".

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ، ونصح الأمة" نبينا محمد صل الله عليه وسلم".

أتوجه بجزيل الشكر ، وفائق التقدير والاحترام وأسمى معاني العرفان إلى الأستاذ الفاضل سالم حسين " " على مساعدته لي في إنجاز هذا العمل، وعلى جميل صبره، وجهوده ، ونصائحه الصائبة ونسأل الله أن يجزيه عنا خير الجزاء كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة وعمال قسم العلوم السياسية والحقوق ، وإلى كل من ساعدنا من قريب وبعيد .

خرخاش نادية

http://www.myhouseonweb.eu/
MY HOUSE ON WEB

الإهداء

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

مضت الأعوام والشهور والأيام وتكلل اليوم بتقديم مذكرة التخرج سنوات من التعب والاجتهاد اختتمت اليوم بفضل الله أتيت راغبة وغادرت راضية رغم كل الصعوبات والحمد لله

الحمد لله تم بعون الله مناقشة رسالة تخرجي

جزى الله والداي عني خير جزاء وأبدل تعبهم من أجلي حسنات وجعل كل جميل أصنعه في ميزانهم .

جزى الله زوجي الذي دعمني في كل محطة

كما أهدي هذا العمل المتواضع إلى أولادي رامي يوسف وسامي أدم حفظهما الله تعالى لي

جزى الله من أطربني وجعل تعبه معنا في ميزان حسناته .

جزى الله أهلي وأهل زوجي وكل من يعرفني

-جزى الله من علمني حرفاً وكان سبباً في زيادة علمي شكرا لكل من ساهم من قريب أو بعيد .

-شكرا لكل من رافقنا بدعائه .

-شكرا لمن شجعنا وأيضاً لمن يشجعنا .

أهدي هذا العمل لأبنائي وأتمنى من الله أن يسيروا على درب العلا

أدام الله أفراحنا وحقق أمانينا ووفقنا لما يحبه ويرضاه

المقدمة

المقدمة:

يعتبر العمل التطوعي الاجتماعي من أهم الوسائل المستخدمة قديما وحديثا للمساهمة في تنمية المجتمع ولخدمة الصالح العام وخاصة إذا كانت الفجوة بين الدولة والمجتمع المدني في تزايد أي غياب الثقة بين الحاكم والمحكوم وهنا يزداد الطلب على الاحتجاجات الشعبية والمطالب الجماعية حيث ينادي المجتمع ككل بحماية حقوقه الفردية والجماعية، ولذلك تحتم على المجتمع من تأسيس تنظيمات ومؤسسات من الأفضل أن تكون مستقلة مادياً ومعنويا للدفاع عن حقوقه وحمايته من جشع وفساد ولا عدالة بعض الأنظمة السياسية، وتكون هناك تشاركية بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة وكل مؤسساتها في إطار التعاون وبذل الجهود لتنمية الساحة الداخلية وكذا الخارجية وتمتين العلاقات من أجل التطوير وتحقيق التنمية الشاملة سواء سياسيا أو اقتصاديا وثقافيا لتحقيق السلم والأمن الاجتماعيين وتجسيد واقع اقتصادي مثمر وكذا واقع سياسي كله ديمقراطية وحرية .

فيأتي السلم الاجتماعي والرفاه الفردي والجماعي للمجتمع المدني كمطلب أساسي لمؤسسات المجتمع المدني وهذا لا ينتج إلا إذا توفرت البيئة المناسبة لذلك بفضل التنشئة السليمة والحضارية لأفراد المجتمع مع وجود الحوار البناء بينها وبين البرلمان ومؤسسات الدولة وهنا تتحقق أولى أسس السلم الاجتماعي ألا وهي الثقافة السياسية تدفع هذه الأخيرة المجتمع المدني وشركائه الرسميين وغير الرسميين إلى تقديم أفضل ما لديهم من مهارات وخدمات وقدرات بشكل مناسب للوصول إلى حلول ملائمة للمشاكل والآفات التي يعاني منها المجتمع داخليا وخارجياً .

طرح الإشكالية :

يشهد مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر ضعف متباين في مجال السلم الاجتماعي وتجسيده على أرض الواقع وتبنيها لأهدافها المسطرة وتحقيقهم، لذلك أصبح من الضروري لها أن تبحث وتهتم بالكثير من القضايا وتغيرات العصر الحديث وشراكتها مع كل الشركاء في الداخل والخارج وتغيير بنيتها وأفكارها والتكيف مع الأحداث الجارية لحفظ السلم الاجتماعي وتطويره .

وعليه يمكن طرح إشكالية دراستنا كالآتي:

-كيف تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق السلم الاجتماعي بالجزائر ؟

هذه الإشكالية تقود بنا إلى طرح عدة تساؤلات جزئية كالآتي:

-ما المقصود بكل من المجتمع المدني والسلم الاجتماعي ؟

-ما العلاقة الموجودة بين مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر وتجسيد أهداف السلم الجماعي ؟

-ما دور الحكومة باعتبارها شريك رسمي للمجتمع المدني في تجسيد السلم الاجتماعي ؟

الفرضيات:

اعتمادا على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية

تؤثر مؤسسات المجتمع المدني على واقع السلم الاجتماعي في الجزائر

ويشتق منها الفرضيات الجزئية التالية:

-السلم الاجتماعي موجود ومحقق في الجزائر

مؤسسات المجتمع المدني فعالة مع شركائها لتحقيق الأمن والسلم الجماعي .

3-أهمية الدراسة: يمكن إجمال أهمية الموضوع في الآتي

الأهمية العلمية: موضوع المجتمع المدني وتأثيره على واقع السلم الاجتماعي في الجزائر يعتبر من بين أهم المواضيع التي تهتم بها الدراسات العالمية والمحلية في إطار الحكامة المحلية ودور المجتمع المدني لأنه يعتبر سلطة أساسية لتقرير المصير في اعتباره من الأسس التي تقوم عليها التشاركية وكذا عمله لتحقيق أهداف وغايات الفاعلين الاجتماعيين والمجتمع ككل.

الأهمية العملية: توجه هذه الدراسة اهتمامها الرئيسي بالتركيز على مؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة كالأحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات والحركات الطلابية بالجزائر وأهدافها وأعمالها لتجسيد الرفاه والأمن الاجتماعي داخل المجتمع الجزائري وبكل الطق والوسائل السلمية والحضارية .

4-أهداف الدراسة: تكمن أهداف الدراسة فيما يلي:

-توضيح المفاهيم الأساسية حول المجتمع المدني والسلم الاجتماعي

-إبراز أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني وتأثيرها على تجسيد السلم الاجتماعي

5-مبررات اختيار الموضوع:

-**أسباب ذاتية:** الرغبة في معرفة دور المجتمع المدني ومؤسساته في تحقيق السلم الاجتماعي ورغبات والدفاع عن مصالح الشعب عامة باعتبارنا مواطناً

-وجود دافع رئيسي باعتبار أن المجتمع الذي سأدرسه هو مجتمعي وكذا هذا الموضوع أساسي في تخصيص الجامعي والمورد البشري له أهمية كبيرة في تحقيق الأمن .

أسباب موضوعية:

-توفر المادة والمراجع المتعلقة بالمجال المعرفي والنظري للدراسة

-باعتبار أن للمجتمع المدني ومؤسساته دور مهم وأساسي لتحقيق السلم والأمن الاجتماعيين بالجزائر .

6-الإطار المنهجي:

اعتمدنا في دراستنا على الجانب النظري والتطبيقي حيث استخدمنا المنهج الوصفي الذي يصف ويجمع معلومات حول ظاهرة ما ولأنه الأنسب إلى دراستنا وكذا على المنهج التاريخي الذي يستنبط ويأخذ من التاريخ ويسترجع ما مضى وفي دراستنا على نشأة المجتمع المدني وكذلك اعتمدنا على الاقتراب المؤسساتي الذي تعتمد على دراسة مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة وتبيان عملها وكذا وصف المؤسسات وتبيان تنظيمها .

7-الإطار المفاهيمي:

استخدمت الدراسة مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالموضوع وسيتم إيراد تعريفاتها في الدراسة وفصولها وللإشارة فقط استخدمنا المفاهيم الآتية: المجتمع المدني-مؤسسات المجتمع المدني-السلم الاجتماعي.

8-أدبيات الدراسة: من خلال موضوعنا وجدنا مجموعة من الدراسات لها علاقة بدراستنا .

أ-الدراسة الأولى: للدكاترة بحوص بوفنيك وعبد المجيد رمضان في مؤلفهم ومقالهم بعنوان " تدابير بناء السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي لـ22-02-2019 " مقال بمجلة دفاتر السياسة والقانون، مجلد 13، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2021 والذي يحتوي على عدة محاور وتسعة عشر صفحة ، حيث تناول موضوعي في جزئه الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للسلم والحراك الشعبي وكذلك مرحلة مراحل تاريخ المجتمع الجزائري .

ب-الدراسة الثانية: للطالبة جهيدة شاوش إخوان أطروحة دكتوراه في تخصص علم الاجتماع التنموي بعنوان" واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا "، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الدراسية الجامعية 2014-2015، تحتوي هذه الأطروحة خمسة فصول ومئتين وأربعة وثلاثون صفحة تناولت موضوعي في فصلنا الثاني والثالث تحت عنوان التأصيل النظري للمجتمع المدني وكذا تاريخ نشأة المجتمع الجزائري وعوائقه .

ج-الدراسة الثالثة: للدكتور محمد صالح جواد السامرائي في مؤلفه بعنوان" أثر التخطيط النبوي في بناء المجتمع المدني" يحتوي على أربعة فصول وثلاثمائة تسعة وثلاثون صفحة

تناول موضوعي في الحوار واحترام العلاقات العامة بين أفراد المجتمع، صادر هذا المؤلف عن دار ابن حزم، بيروت، لبنان، طبعة أولى، عام 2002.

-توصلت هذه الدراسات إلى ما يلي:

-أن بناء السلم الاجتماعي مرتبط بمدى فعالية المجتمع المدني وتسامحه وترابط العلاقة الجماعية والتطوعية والإنسانية فيما بين أفراده .

-أن خروج الشعب الجزائري لعدة مرات في احتجاجات ما هو إلى كبت وتراكم جماعي عليه من قبل .

-أن السيرة النبوية أعطت أكثر من آلاف الأمثلة على التراحم بن المجتمع المدني وكل أطيافه كتعاون وتعاطف الأوس والخزرج وكذا تعاطف المهاجرين والأنصار وغيره...

عبر التاريخ العربي الإسلامي

-علاقة الدراسات السابقة بموضوع الدراسة:

***أوجه الاتفاق مع الدراسة:** أغلب الدراسات تناولت المجتمع المدني كمتغير مستقل مع تناوله لكلا الإطاريين المفاهيمي والنظري واستخدام المنهج الوصفي والتاريخي والاعتماد على الاقتراب المؤسسي.

***أوجه الاختلاف:** أغلب الدراسات قامت بدراسة ميدانية أو النموذج بتحقيق وباستعمال طرق وجمع المعلومات الاستبانة والمقابلة .

9-تفصيل الدراسة:

لمعالجة موضوع الدراسة تم الاعتماد على فصلين بغرض الإجابة على الإشكالية والأسئلة الجزئية والتأكد من صحة الفرضيات :

حيث يتناول الفصل الأول الإطار المعرفي للمجتمع المدني والسلم الاجتماعي حيث تم تقسيمه إلى مبحثين عالج المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني وتفاصيله وعالج .

المبحث الثاني: مفهوم السلم الاجتماعي وتفاصيله كلها، أما الفصل الثاني كان تحت عنوان : المجتمع المدني في الجزائر وسبل تجسيده للسلم الاجتماعي، تم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول بعنوان واقع المجتمع المدني في الجزائر والمبحث الثاني: سبل تجسيد السلم الاجتماعي في الجزائر .

وفي الأخير الخاتمة التي تضمنت حوصلة حول الموضوع وبينت أهم النتائج التي توصلنا إليها .

الفصل الأول: الإطار المعرفي للمجتمع المدني والسلم الاجتماعي

يعتبر موضوع المجتمع المدني من أهم المواضيع التي تهتم بها الدول وحتى الدراسات الحديثة فهي تعد من بين أهم المتغيرات التي تسعى لتفعيل أداء الفرد داخل بيئته لكي يحقق الأمن والرفاه في كل المجالات، وهذا ما بدوره سيجسد أهداف المجتمع الدولي والمحلي وكذا المجتمعات المدنية .

ونظرا لأهمية المجتمع المدني في تحقيق تطلعات أفراده فيما يخص جل المجالات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ازداد الاهتمام به من قبل الباحثين والمختصين في الشؤون السياسية والاجتماعية، والذين أختلفت وجهات نظرهم حول مفهوم المجتمع المدني والسلم الاجتماعي، لذلك فقد أصبح من الضروري وجود فواعل اجتماعية متعددة الأهداف ومع استمرارية العمل الدوري لضمان خلق بيئة داخلية وخارجية كلها تعاون وتنظيم وسلم وأمن، وهذا ما سينتج عليه ذلك التوازن بين منظمات المجتمع المدني وكذا الأفراد والمواطنين العاديين والأهداف العامة التي تهدف لتحقيقها بغية التنمية الاجتماعية الشاملة ولتوضيح ذلك أكثر تم الاعتماد في هذا الفصل على مبحثين أساسين هما:

-في مفهوم المجتمع المدني

-في مفهوم السلم الاجتماعي

وتناول هذا الفصل لابد من طرح سؤال مضمونه كالآتي:

ما الإطار المفاهيمي والنظري لكل من المجتمع المدني والسلم الاجتماعي ؟

المبحث الأول: في مفهوم المجتمع المدني ومداخله النظرية

لقد تباينت أوجه وآراء الباحثين والمختصين في العلوم السياسية والإنسانية حول مفهوم المجتمع المدني وإطاره النظري، نوضح ذلك بالتطرق في هذا المبحث إلى عرض تعريف المجتمع المدني مع تبيان مكوناته وأبعاده وخصائصه، مع التأكيد كذلك على مزاياه ومعوقاته ومراحل تطوره التاريخية والنظرية .

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني وخصائصه

أ-تعريف المجتمع المدني:

يعرف المجتمع المدني بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص، حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الأدباء والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقاً لما هو مرسوم ضمن برنامج الجمعية[1].

يطلق مسمي المجتمع المدني على مجموعة من المنظمات التطوعية التي تساهم بكل مواردها البشرية والمادية لإزدهار المجتمع وخدمة مصلحته العامة، والتي تملأ ذلك الحيز والفراغ الموجود بين الحاكم والمحكوم لتحقيق مصالح الأفراد ملتزمة بذلك قيم ومعايير الاحترام والإدارة السليمة والتنوع والاختلاف .

[1] مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، المجتمع المدني، نسخة إلكترونية www.ngoce.org، أبحاث ودراسات، ع23، 2003/09/20، ص 02.

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هاته المنظمات بأنها النبع التي يتولد منه رأس المال الاجتماعي، جماعة من الناس التي تعمل معا من أجل هدف مشترك وهو أمر لازم للحكم[1].

حسب توماس هوبز فقد عرف المجتمع المدني بأنه"... المجتمع المدني المنظم سياسياً عن طريق الدولة القائمة على فكرة التعاقد، هذا ويعرف هيجل المجتمع المدني على أنه:" رابطة للأفراد كأعضاء في عمومية شكلية وذلك بواسطة حاجاتهم، ثم بواسطة النظام القانوني كأداة للحفاظ على أمن الأفراد وعلى ملكياتهم كنظام مفروض من خارجهم ينظم مصلحهم الخاصة والعامة[2].

أما يعرف أنريك بومر في مقاله حول المجتمع المدني في إفريقيا بأنه:" كل ما يتضمن التشكيل الذي هو ليس دولة ولا يكون مدفوعا بالضرورة بدافع تحقيق المنفعة"[3].

يعرفه الدكتور سعد الدين إبراهيم بأنه:" مجموعة التنظيمات الطوعية الحرة التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بالقيم والمعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف" [4].

أما لاري ديمند المختص في الشؤون الديمقراطية، فهو يعرف المجتمع المدني بأنه حيز لحياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الإدارة والدعم الذاتي والاستقلالية عن جهاز الدولة، ويخضع هذا المجتمع لنظام قانوني أو مجموعة من القوانين والالتزامات المشتركة [5]

يعرفه الأستاذ ريمند هينيبوش " شبكة الاتحادات الطواعية التكوين والمستقلة عن الدولة وعن الجماعات الأولية، ولكنها في الوقت التي تعمل فيه على احتواء الانقسامات

---

[1] الحبيب الجناحي، " المجتمع المدني بين النظرية والممارسات"، مجلة عالم الفكر، الكويت، ع3، م27، مارس 1999، ص34.

[2] Anrik pumer,CiviL Society under Light, internet, 2002,p4.

[3] لطيفة إبراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة،ط1، القاهرة، 2006، ص 192.

[4] متروك الفاتح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2002، ص27.

[5] هوارد وياردا، المجتمع المدني، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2007، ص12.

الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع، فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها"[1].

وعرفه فريق آخر بأنه:" جملة المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن السلطة التابعة للدولة لأغراض متعددة وقد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية"[2].

ب-مكونات المجتمع المدني:

يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني طبقا للتعريفات السابقة أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعاً للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند العضوية فيه إلى عوامل الوراثة، وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة وبالتالي فإن مكونات المجتمع المدني هي:

*النقابات العمالية *النقابات المهنية* الحركات الاجتماعية* الجمعيات الأهلية*نوادي هيئات التدريس بالجامعات * النوادي الرياضية والاجتماعية* الفرق التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال* الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر* مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية* المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية* مراكز حقوق الإنسان والمرأة .

وهناك من يضيف إليها الطرق الصوفية والأوقاف * الأحزاب السياسية والاتحادات [3].

ج-أهمية المجتمع المدني:

إن أهمية وجود مؤسسات فعالة للمجتمع المدني دفعت بالبعض إلى وصفه بالرأس المال الاجتماعي، ففي كتاب للعالم الأمريكي" روبرت بوتنام أستاذ بجامعة هارفارد بعنوان" جمل الديمقراطية تعمل "

[1] عبد الحميد الأنصاري، الشورى وآثارها في الديمقراطية، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1996، ص50.

[2] ALmond,Gabriel A and Sidney verba,op,cit,p99.

[3] علي ليلة، المجتمع المدني قضايا المرأة وحقوق الإنسان، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007، ص204.

يؤكد على أن العلاقة الوطيدة بين المجتمع المدني والديمقراطية، وبعد أن حاول كل التفسيرات الممكنة خلص إلى تفسير رئيس وهو ما أسماه رأس المال الاجتماعي[1].

أما على المستوى الأكاديمي فقد اهتم بالدراسات حول المجتمع المدني من عدة بحوث، كالبحث الميداني للباحث (روبرت بوتنام) الذي ركز في بحثه على إيطاليا، وخلص أن الحكومة الرشيدة تحقق بواسطة وجود قطاع تطوعي صحي وبالتالي يتم تكوين رأسمال اجتماعي قائم على الثقة والتعاون الاجتماعي، وهذا ما يؤدي إلى حكومة جيدة[2]

د- خصائص المجتمع المدني:

-منظمات المجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهي تتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية والتطوع والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة .

-رغم أنها تعلي من شأن الفرد إلا أنها ليست مجتمع الفردية على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات .

-تتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة تشكل في مجموعها القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها مشروعية الدولة من جهة، ووسيلة محاسبتها إذا استدعى الأمر ذلك من جهة أخرى .

-بالرغم من أن منظمات المجتمع المدني هي نتاج للتطور الرأسمالي إلا أنها ليست شأناً رأسماليا بحت بل يمكن أن تحقق من خلالها مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية مصالحها مثل: النقابات العمالية والاتحادات صغار المنتجين والمستهلكين[3].

---

[1] سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص14-17.

[2] قوي بوحنيفة، دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد حرر في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 16-17 ديسمبر ، 2008، ص5.

[3] أيمن عقيل وآخرون، المجالس الشعبية المحلية، الواقع-المشكلة والحل، مجلة ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، مصر، 2009، ص90.

ومن الخصائص العامة:

-البناء المؤسسي الذي يضمن التحقيق الأمثل لأهداف المنظمة

- الاستقلالية لتتمكن من أداء أهدافها وعدم السعي إلى كسب الأرباح المالية .

-التجانس بين العالمين في هذه المنظمات من حيث التوافق على الأهداف مع التعددية .

-المصداقية وذلك من خلال كسب ثقة الناس واحترام القانون لضمان عدم التعرض إلى أي انتقاد .

-الشفافية من حيث وضوح أهداف ومصادر تمويلها مع الموضوعية حسب الظروف العامة للأهداف .

-جذب اهتمام وسائل الإعلام والشركاء الاجتماعيين وتأكيد دورهم في تعزيز حماية حقوق الإنسان .

-الاعتماد على المعلومات الموثقة والحديثة واختيار الوقت المناسب للتدخل[1]

المطلب الثاني: السياق التاريخي لظهور المجتمع المدني وأبعاده

المرحلة الأولى: استغرقت بين القرنين 17 و18 الذي شهد انهيار النظام الاقتصادي وانبثاق الرأسمالية كطبقة جديدة، والمشكلة الرئيسية التي كانت تواجه مفكري هذه المرحلة، هي كيفية إعادة بناء مفهوم المجتمع المدني من منظور يفتح المجال أمام إعادة بناء السياسة على أساس غير ديني وغير أرستقراطي، ترتبط بالمجتمع نفسه وليس بتكليف إلهي أو بإرث عائلي، ومن هذه النقطة تم الانتقال تدريجيا من نظرية الحق الإلهي، إلى نظرية تعبر عن سيادة الشعب، ومهد هذا التحول للانتقال نحو الحداثة السياسية، ومن أبرز منظري هذه المرحلة هوبز، جون لوك، توكفيل، روسو، مونتسيكو وسبينوزا، فقد شكلت أفكار كتابات توماس هوبز(1588-1679) حول العقد الاجتماعي والحق الطبيعي خطرا حقيقياً على شرعية الحكم المطلق، لأن ما جاءت به تلك الأفكار هو أن الدولة تدين في وجودها وشرعيتها إلى إرادة الشعب الحرة، وهذا الأمر يتناقض جذرياً مع نظرية حق الملوك الإلهي،

[1] يحي وناس، المجتمع المدني وحماية البيئة، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004م، ص46.

التي أضفت صفة الحكم الإلهي على الحاكم والملك باعتباره حاكماً مطلق بحالة من القدسية ويتمتع بكل السلطات، وتعود نظرية العقد الاجتماعي إلى الفليسوف جان جاك روسو (1712-1778) وأتباعه فهو يرى بأن البشرية تطورت من الحالة الطبيعية (حالة الإنسان...) نجد في المقابل هوبز برغم الالتقاء في فكرة الاجتماعي فقد توقف عند التناقض بين الأنانية البشرية والإرادة العامة إذ يلاحظ أن السلطة عند روسو محددة وغير مقدسة بينما هي عند هوبز مطلقة ومسيطرة على كل الشؤون بما ذلك الدين في نفس الوقت يرى جان جاك روسو أن العقد الاجتماعي شرط ملازم لكل سلطة شرعية، وبالتالي شرط ضروري لكل نظام سياسي طبيعي يشكل مرحلة تاريخية نوعية في عملية الانتقال من الحالة الطبيعية إلى حالة المجتمع المدني، وهنا يربط روسو رباطاً جدلياً بين تكون المجتمع المدني وبين تأييده للعقد الاجتماعي[1].

المرحلة الثانية: شهد القرن التاسع عشر قطيعة شبه كاملة مع النظام الإقطاعي، فبعد أن حققت الرأسمالية ثورتها الصناعية نقلت السياسة من الميدان الديني والعرفي إلى ميدان الاجتماعي، أي جعلتها حقيقية إنسانية تعاقدية، وتم تصفية النظام الحرفي ونشوء الاقتصاد النقدي وتحلل الملكيات الإقطاعية، وقادت هذه التطورات إلى انسلاخ الأفراد عن رحم علاقاتهم القديمة مما طرح بقوة مشكلة إعادة بناء المجتمع المدني الصناعي على أسس جديدة وفهم حقيقة وتصدى لهذه الإشكاليات النظرية كبار فلاسفة القرن التاسع عشر، وفي مقدمهم هيجل وماركس الذين يسيطرون عملياً على فكر هذا القرن .

فالمجتمع المدني بوصفه مجموع هذه الروابط يمثل تقدما نوعياً بالمقارنة مع الطبيعة الخام، لكنه لم يجد مضمونه الحقيقي إلا في الدولة التي تجسد ما هو مطلق، أي الحرية والقانون والغاية التاريخية في أجلى تجلياتها، فالمجتمع المدني يظل مجتمع المصالح الفردية والمشاريع الخصوصية، أي مجتمع الانقسام والتملك الفردي والصراع، ولا يجد خلاصة إلا في الدولة السياسية القوية، الشمولية.

[1] غازي الصوراني، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع المدني العربي، مركز دراسات الغد العربي، غزة، فلسطين، ط1، 2004، ص40.

إن هيجل كان يريد السلطة التشريعية بالمعنى الحديث، إلا أنه يربطها بنظام الدولة لغرض النظام والتعددية على المجتمع المدني، وهو بهذا الموقف يكون مختلفا عن نظرية الحق الطبيعي .

المرحلة الثالثة: تبدأ من النصف الأول من القرن العشرين وجاءت في إطار احتدام الصراع من أجل إعادة بناء الاستراتيجية الثورية في أوربا، وكان أكبر مسؤول عن تطوير هذا الاستخدام الجديد المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي(1891-1937) الذي حاول أن يطرح موضوع المجتمع المدني في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقية سواء أكان ذلك في كتابه " الأمير الحديث أو دفاتر السجن "، وذكر أن هناك مجالين رئيسين يضمنان استقرار سيطرة الرأسمالية ونظامها .

المجال الأول: هو مجال الدولة وما تملكه من أجهزة، لتحقيق السيطرة المباشرة وهو السياسة.

المجال الثاني: هو مجال المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل إعلام ومدارس ...

المرحلة الرابعة: ترتبط بالعقدين الأخيرين من القرن العشرين التي ارتبط فيها مفهوم المجتمع المدني بتراث غرامشي ولكن بعد تنقيته من شوائب الماركسية ليحتفظ بفكرة المنظمات والهيئات الاجتماعية الخاصة التي تعمل إلى جانب الدولة ولكن ليس تحت إمرتها فالمجتمع المدني اليوم أصبح يمثل الشبكة الواسعة من المنظمات التي طورها المجتمع ولقد مرت هذه المرحلة بدورها بثلاث مراحل:

-مرحلة الإنفتاح على المجتمع المدني من قبل الأحزاب والقوى والنظم السياسية .

- مرحلة التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة موازية الدولة ومشاركة في تحقيق المهام التي تراجمت عنها الدولة مع انتشار العولمة .

-مرحلة التحول المجتمع المدني إلى قطب دائم بذاته في مواجهة قطب الدولة[1]

[1] عبد الصادق علي، مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية، القاهرة، دار المحروسة، ط1، 2004، ص19.

وبالفكر السياسي الحديث والمعاصر أخذ المجتمع المدني معنى مغايرا في القرن الثامن عشرا وهو الوسيط بين مؤسسات الدولة وغالبية المجتمع .

حيث يرى هيجل أن المجتمع المدني ذلك الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين الأسرة والدولة ومؤسساته ضرورة حتمية ... يشتمل على أفراد يتنافسون من أجل قضاء مصالحهم الخاصة وحاجياتهم المادية[1].

وعند لوك وبودان فهو مجتمع الحاجة والأنانية والمصالح الضيقة الخاصة لذا يبقى بحاجة مستمرة للرقابة الدائمة من طرف الدولة، هذه الأخيرة وظيفتها الأساسية الحفاظ على حركية المجتمع وحمايته وتوجيهه وتفعيل أنشطته فلو غابت السلطة الحاكمة فلن تكون هناك حرية وديمقراطية، فهو قيمة لا تتواجد إلا بتواجد الدولة[2].

أما كارل ماركس فقد انتقد التصور حول الدولة والمجتمع المدني وهو ما قاده إلى صياغة البيان الشيوعي عام 1948 فهو قائم على مفاهيم وسائل الإنتاج، الصراع الطبقي والخطورة التي تنطوي عليها الرأسالمية وبأن المجتمع المدني سابق في وجوده على الدولة ذاتها في مرحلة الصراع الاجتماعي والتنافس الاقتصادي في إطار الفكر السياسي القديم وحتى الماركسي حول أساس نشأة الدولة وتفسيره المادي للتاريخ، وصولاً في نهاية المطاف إلى القضاء على الدولة ككل، التي اعترف بوجودها المؤقت في المرحلة الشيوعية، إذ أنه هو القابض على كل الأمور[3].

وعند العرب اعتبر بعض المفكرين أن المجتمع المدني دخيل على التراث الفكر السياسي العربي الإسلامي مع موجة التحول الديمقراطي وهناك من يرى أن المفهوم لم يتركز على مرجعية فلسفية سبل من الناحية النظرية .

أما ما يتعلق بالموجود في التراث العربي الإسلامي من مؤسسات تقليدية فلا يمكن اعتبارها مجتمعا مدنياً حسب بعض المفكرين العرب، وحجتهم في ذلك أن المجتمع المدني

---

[1] رضوان زيادة، تحديات الإصلاح في العالم العربي، دمشق، مركز للتنمية الفكرية، 2006، ص124.

[2] عبد الجليل أبو المجد، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي، المغرب، إفريقيا، الشرق، 2010، ص28.

[3] بلال أمين الزين، منظمات المجتمع المدني في الدول العربية، دراسة مقارنة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2014، ص65.

لا ينصرف عن كونه مجمل التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية، التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها[1].

يرى المفكر الفلسطيني عزمي بشارة أن المجتمع المدني يتغير مع تغير الموقف الإيديولوجي للمتكلم، حيث أن مفهومه الاشتراكي يختلف عن الليبرالي، وحتى في الفهم الإسلامي كما يأخذ العالم الثالث أشكالاً في مخيال النخب تختلف عنه في أوربا الغربية والغرب الأمريكي، رغم تغير المفهوم بين الأزمنة والأمكنة والقيمة[2].

2-وللمجتمع المدني عدة أبعاد لمدارسه الفكرية المختلفة كالتالي:

أ-**البعد الفلسفي للمجتمع المدني:** مفاهيم الليبرالية والماركسية والليبرالية الجديدة، مفاهيم تعكس تراثا فلسفيا يجسد تطور الفكر الإنساني الذي لا يتقيد بالحدود السياسية والجغرافية المعروفة.

ب-**البعد القانوني:** أي تحديد العلاقة القانونية القائمة بين المجتمع المدني أو استقلالية عن الدولة تتسم عموماً بالغموض، إذ يلاحظ في هذا السياق وجود ثلاثة مفاهيم متداخلة في إطار التعريفات القانونية للدولة[3].

ت-**البعد السياسي:** فما دامت الرابطة التي تتشكل بموجبها تنظيمات المجتمع المدني تعكس بعدا مصلحياً، فإن هذه التنظيمات تمارس ضغوطاً لتحقيق مصالح أعضائها فهو متطابق لمرادف المجموعة السياسية باعتباره منظومة ذاتية الاشتغال تتحدد من خلال التوسط المطلق[4].

ومن خصائص المجتمع المدني حيث أورد الدكتور أحمد شكر الصبيحي أن له عدة خصائص هي كالتالي باختصاص : التكيف الزمني أي الاستمرارية لفترة طويلة والتكيف الجيلي أي يعتمد به الاستمرار في تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها والتكيف الوظيفي يعتمد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها مع أي ظروف جديدة وكذا

[1] لطاد ليندة بن محرز، إشكالية مفهوم المجتمع المدني، قراءة سوسيولوجية، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2016، ص25.

[2] سهيل عروسي، المجتمع المدني والدولة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2008، ص90.

[3] حسام شحادة، المجتمع المدني، بيت المواطن للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2015، ص33.

[4] المرجع نفسه، ص35.

الاستقلال أي أن المجتمع المدني فضاء واسعاً للحريات الفردية والجماعية يسمح ذلك بقبول الاختلاف والتنوع شريطة أن لا يؤدي ذلك إلى الصراع[1].

المطلب الثالث: وظائف ومعوقات المجتمع المدني

1-وظائف المجتمع المدني:

أ-تحقيق النظام والانضباط في المجتمع:

فهو أداة لغرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات بعضهم البعض، ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى أن كل منظمة أو جمعية تضع مجموعة من القواعد بخصوص الحقوق والواجبات التي تترتب على الفرد نتيجة لانضمامه إلى عضويتها، ويعتبر التزام الأعضاء بهذه القواعد شرطاً لقبولهم داخل المنظمة واستمرارهم فيها.

ب-تحقيق الديمقراطية: فهو يوفر قناة المشاركة الاختيارية في المجال العام والسياسي، كما تعد منظمات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية النابعة من التطوع وليس التعبئة الإجبارية، التي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالتمتع والتأييد الشعبي.

ج-التنشئة الاجتماعية والسياسية: وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني في الإسهام التنموي لبناء المجتمع أو إعادة بناءه من جديد بفضل غرس مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحصل المسؤولية والمبادرة بالعمل الإيجابي والاهتمام والتحمس لخدمة الشؤون العامة للمجتمع ككل، بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة .

د-الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق: وعلى رأس تلك الحاجات الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق الإنسان وتحقيق السلم والأمن الاجتماعيين ومنها كذلك حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها والحق في العدالة الاجتماعية وفي معاملة بالمساواة

[1] الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2003، ص29.

أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والمداولات والحوار والنقاش العام حول مختلف القضايا .[1]

هـ-الوساطة والتوفيق: أي التوسط بين الحكومة والمجتمع من خلال توفير قنوات للاتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية، وتسعى الجماعات الضاغطة وجماعات المصالح في هذا الإطار للحفاظ على وضعها وتحسينه واكتساب مكانة أفضل لها في المجتمع، ولذا فإنها تتحرك مباشرة للتأثير على عملية التشريع ووضع القوانين وتهدف كذلك إلى الوصول إلى نقطة اتفاق والتقاء بين الآراء المتعددة كأساس للاستقرار .

و-التعبير والمشاركة الفردية والجماعية:

فوجد المجتمع المدني ومؤسساته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض أرائهم ووجهات نظرهم بحرية حتى لو كنت تعارض الحكومة وسياستها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سلمية دون الحاجة طالما أن البديل السلمي متوفر، والحقيقة أن الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيود، بل تشجعهم الحكومة على التحرك المستقل بحرية دون اعتماد عليها لخدمة المجتمع وهم مطمئنون إلى أن حقوقهم وحرياتهم محفوظة لأن هناك قانوناً يلجئون إليه للاحتماء به في حالة تعدي الدولة عليهم .

ز-التنمية الشاملة:

صحيح أن المجتمع المدني هو أداة هامة في تحقيق الاستقرار إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يحقق التغيير والتطوير، ومنذ فترة قريبة بدأت المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد لها هو التنمية التشاركية على أساس أن تجارب التنمية العديدة قد أصابها الفشل لأنها تم فرضها من جانب الحكومة على المحكومين دون إشراكهم فيها، بينما أثبتت حالات أخرى أن مشاركة المستويات الشعبية الدنيا هي خيار ضمان لتحقيق النجاح فمقارنة حجم إنتاج العمال الوفير في المصانع التي تسمح بإشتراكهم في مجالس الإدارة بحجم هذا

[1] الشماس عيسى، المجتمع المدني(المواطنة والديمقراطية)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ط18، 2008، ص24.

الإنتاج الهزيل في المصانع التي ينفرد فيها المدير أو صاحب المشروع باتخاذ قرارات تكشف عن ذلك بوضوح، وما يصدق على مستوى المشروع أو المصنع يصدق على مستوى الاقتصاد الوطني . فالحقيقة أن مشكلة التنمية لا تكمن دائماً في قلة الموارد المالية، وإنما في كيفية استغلال ثلث الموارد وهذه الكيفية تتوقف بدورها على طبيعة ونوعية البشر الذين يقومون باستغلالها ولذا فإن الاستثمار الحقيقي لابد أن يتم في الثروة البشرية وليس المادية فقط، وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني في القيام بهذا النوع من الاستثمار، حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبئ على الحكومة حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ البرامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها[1].

صعوبات المجتمع المدني:

بعد الدراسة التي أعدتها المختصة أماني قنديل أستاذة العلوم السياسية حول الشراكة الاجتماعية ومسؤولية الجمعيات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون وهي دراسة حالة ميدانية تم فيها توزيع الاستبانة على حوالي 500 جمعية أهلية، كشفت هذه الدراسة عن الصعوبات التي تواجه المجتمع المدني ومؤسساته، تضمن التقرير السنوي الخامس للمنظمات الأهلية العربية الصادر عام 2005 من قبل الشركة العربية للمنظمات الأهلية على مجموعة من العقبات التي تواجه المجتمع المدني وكل طبقاته المختلفة[2].

المجموعة الأولى: توافر البيئة المهيئة وترتبط بالتشريع الملائم وإزالة العوائق البيروقراطية وقد ركزت الدراسات التي تناقش هذا البعد من المعوقات بأن هناك ضعف الثقة بين المجتمع المدني والدولة وتخوف الأخيرة من نوايا " المجتمع المدني والنظر إليه كعنصر مهدد لاستمرارية واستقرار النظم السياسية[3].

[1] خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني، مذكرة بعنوان الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة، جمعيات النفع العام، دراسة حالة "، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012-2013، ص44-47.

[2] ريما الصبان، المجتمع المدني في دولة الإمارات، الملتقى الخامس بالكويت، 1998، ص45.

[3] خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني، مرجع سبق ذكره، ص62.

المجموعة الثانية: عقبات ترتبط بالبيئة الاجتماعية وتتمثل في ضعف القدرة على العمل الجماعي والتعامل وتقبل الآخرين، وهو ما يزيد الفجوة بين الشركاء الاجتماعيين ويقلص من روابط التفاهم والثقة والتنسيق، وهنا تكشف الدراسات بأن أهم العوامل في ذلك تتمثل في الثقافة الاجتماعية السائدة لعقود من الحكم غير الديمقراطي وغير التشاركي[1].

المجموعة الثالثة: عقبات ترتبط بالمجتمع المدني بذاته حيث تبرز إشكالية بناء قدرات منظمات المجتمع المدني والشركاء عبر البرامج التدريبية بالمنهجية التشاركية العصرية وبناء قواعد بيانات تشمل كل شيء والبحوث والدراسات التي تستهدف التأثير في الفعل بالإضافة إلى التشبيك وورش العمل والمخابر العلمية...

وفي هذا الشأن تشير الدراسات لأهم العوامل:

عدم توافر الوعي لدى النخب القائدة لمؤسسات المجتمع المدني بأولويات التحدياتوالقضايا التي تواجه المجتمع.

-صعوبات الإدارة الرشيدة من ضعف التداول السلمي على السلطة وهيمنة المركزية وعدم فاعليتها في السياسات العامة .

-محدودية التطوع وقلة الكفاءات وضعف في قيم العمل الجماعي.

-ضعف عمليات الإدارة المالية والمحاسبة والمساءلة [2].

فيما يتعلق بالطابع الإداري والبشري لمنظمات المجتمع المدني: إن عراقيل المجتمع المدني المترتبة بالطابع الإداري والبشري تعد من أهم العوامل التي تؤدي لنقص فعالية الديمقراطية إذ ينتج عنها عدم التوازن وعدم تحقيق الغاية التي جاءت من أجلها في المجتمع المدني، فإذا نظرنا إلى الطابع البشري نجده يضم موظفين متطوعين، وهذا ما يترتب عنه عدم مشاكل مما يعيق عمل هذه المنظمات كما يمكن المؤسسة من أجل تحقيق مصالح معينة.

[1] ريما الصبان، مرجع سبق ذكره، ص49.

[2] أماني قنديل، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، دار نوبار، 2004، ص35.

وفيه معوقات تقنية: تنتج عدة مشاكل عن النظام الاتصالي بين المنظمات الخاصة ومنظمات حقوق الإنسان ومراكز البحوث إذ يترتب عنها مشكل ألا وهو نقص التداول لتلك المعلومات على أجهزة المؤسسات وعدم الاستفادة منها أو حتى الوصول إليها بالإضافة إلى مشكل البيروقراطية الذي يمنع تداول المعلومات الرسمية كما شكلت الصعوبات في هذا العدد من التوثيق إذ أن نجد عدة منظمات المجتمع المدني التي تدخل في مجال حماية حقوق الإنسان والسلم والأمن الدوليين أو المحليين تعتمد على نظام الحفظ اليدوي والذي يترتب عنها صعوبة التدوين والاسترجاع [1].

وفيه العراقيل المالية: التمويل وتعتمد منظمات المجتمع المدني ثلاث طرق في ذلك

1-فيما توفره الحكومات من تمويل للمنظمات التي تدعم برامجها مثل تلك العاملة في مجال التنمية والصحة إذ نرى التمويل الحكومي محدود إذ نجد أن البعض يضع شروط معينة لمنح هذا التمويل .

2-دعم منظمات المجتمع المدني بحيث يعتبر الدعم مصدرا أساسيا للتمويل والمشكل هو ضعف التبرعات الفردية المعينة منها التقنية لأن الجزء الأكبر من هذا التمويل بما يأتي من اشتراكات الأعضاء ضعيف مقارنة بالمبلغ المحدد دفعه دورياً .

3-التمويل الأجنبي نظرا لصعوبة التمويل الحكومي من جهة وضعف التمويل المحلي من جهة أخرى، بحيث نجد أن تزايد الدعم الخارجي يؤدي سلباً على نشاطات الجمعيات المدنية وذلك في مختلف الميادين بسبب تعرضها لعقبات[2].

-**صعوبات قانونية:** يعتبر القانون من أهم وسائل الضبط الاجتماعي أي أنه لابد أن تكون منظمات المجتمع المدني في إطار قانوني رسمي لكي تقوم بتأدية وظيفتها التنظيمية في المجتمع، ويعتبر التأسيس القانوني أحد أهم المقومات وهي أكثر التحديات التي تواجه

[1] ليلى بن حسين، المجتمع المدني في تفعيل حقوق الإنسان وحرياته، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2010-2011، ص ص195-200.

[2] عبد الحميد بلغيث، المجتمع المدني ودوره في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص علم الاجتماع الاقتصادي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو بكر، تلمسان، 2013-2014، ص90.

المؤسسات في البلدان النامية بسبب المركزية والفساد الإداري وعدم وضوح واستقرار النظم السياسية والقانونية[1].

صعوبات سياسية: بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي للدولة فهي تفرض سيطرتها في جميع مجالات الحياة المجتمعية حيث جعلت من هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة لعدم تحرر الأفراد، فالدولة مؤسسة خاصة تمارس سيطرتها المطلقة في كل أنحاء المجتمع بحيث نجد هذه الأخيرة تلجأ إلى أسلوب القمع ضد بعض منظمات المجتمع المدني خاصة هذه المنظمات حقوق الإنسان من خلال الملاحقة القانونية بهدف عزل وتهميش هذه المنظمات والذي يترتب عنها عدم فعاليتها وعدم تطويرها، كما نجد أن الدولة تستعمل أسلوب الاختراق سواء أكان سياسي أو اقتصادي بحيث تقوم بخدمة الفئة الحاكمة[2].

المبحث الثاني: في مفهوم السلم الاجتماعي

فيه الكثير من الآراء الفلسفية والسياسية والعلمية حول مفهوم السلم الاجتماعي وأطره الشكلية، نوضح ذلك بالتطرق في هذا المبحث إلى عرض تعريف السلم الاجتماعي مع تبيان خصائصه وأهميته والتأكيد على كل ما يحيط به من مفاهيم ومصطلحات مهمة لدراستنا .

المطلب الأول: تعريف السلم الاجتماعي

يعرفه ابن خلدون:" فالسلم والأمن الاجتماعي هو الطمأنينة التي تنفي الخوف والفزع عن الإنسان فردا أو جماعة، في سائر ميادين العمران ".

ويعرف الشيخ حسن موسى الصفار في مقال بعنوان " ثقافة السلم الاجتماعي وأخلاقياته " السلم الاجتماعي حالة السلم والوئام داخل المجتمع نفسه ".

[1] ليلى عمارة، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، مذكرة ماستر، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الأولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص ص80-81.

[2] صبرينة أمهيس، لامية بانون، المجتمع المدني في الجزائر: أي تأثير في مجال حقوق الإنسان ؟، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجاية، الجزائر، 2017-2018، ص57.

ويرى المفكر عبد الإله بلقزيز بأنه:" وجود قاعدة للتعاقد الاجتماعي والسياسي والثقافي حول الثوابت العليا للأمة والدولة بين مختلف الجماعات الاجتماعية والقوى السياسية وقد يكون هذا الإجماع عقدا مكتوباً أو اتفاقا شفهياً جمعياً وبالإجماع"[1].

يعبر السلم الاجتماعي عن حالة الوئام والانسجام السائدة بين أبناء المجتمع الواحد بكل قواه وشرائحه على اختلاف توجهاتهم، على اعتبار أنه حاجة أساسية للحياة وفقدانه يورث الفوضى والقلق والاضطراب، ويعرقل مسار التنمية، فلابد من احترام الاختلاف وتعزيز العيش المشترك بين أفراد المجتمع الواحد رغم اختلاف عقائدهم وألوانهم وصفاتهم ومستوياتهم"[2].

السلم في اللغة العربية بمعنى الأمان والعافية والتسليم والسلامة والصلح، وهي تعني السلم والسلام والسلامة، والتسليم والاستسلام والصلح والبراءة من العيوب والسلامة من كل عيب وكذلك تلك الحالة من التوافق التي تتحقق بين طرفين أو أكثر إذا توافر الانسجام وعدم وجود العداوة والسلام حالة من الوئام والأمن والاستقرار تسود الأسرة والمجتمع والعالم وتتيح التطور والازدهار للمجتمع[3].

والسلم الاجتماعي عبارة عن جملة من المبادئ والقيم والسلوكيات والأفكار التي تهدف إلى تحقيق مبدأ حسن التعايش مع الآخر، ونبذ العنف وتفضيل اللجوء إلى وسائل سلمية وقانونية لحل النزاع وتحقيق الإحساس القوي بالمواطنة والانتماء للمجتمع، وعصبيته بشكل يصبح فيه من العسير القيام بسلوكيات تؤدي بشكل مباشر إلى هدم النسيج الاجتماعي أو بإحداث تشوهات عميقة[4].

---

[1] عبد الصمد بوكليخة، السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في الوطن العربي (الجزائر أنموذجا)، مجلة أكاديمية، ع4، مج5، جوان 2016، ص2.

[2] محمد زرمان، السلم الاجتماعي في القرآن الكريم مركزيته وأبعاده الحضارية، المجلة الدولية للدراسات الأدبية والإنسانية، الجزائر، ع1، مج2، مارس 2020، ص239.

[3] نجية بلخيثر، السلم الاجتماعي في العراق بعد 2003، دراسة في التحديات وسبل المعالجة، مجلة المعيار، ع61، مج 25، 30 نوفمبر 2021، ص924.

[4] سليمان ملوكي، عيسى بوقرة، التفاوت في الدخل كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي في دول الجنوب، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ع10، 2018، ص406.

يقول المفكر الفليسوف مالك بن نبي رحمه الله :" نستطيع أن نقرر أن شبكة العلاقات هي العمل التاريخي الأول الذي يقوم به المجتمع ساعة ميلاد، ومن أجل ذلك كان أول عمل قام به المجتمع الإسلامي هو الميثاق الذي يربط بين الأنصار والمهاجرين، ثم يشير بن نبي على أنه كما كانت العلاقات الداخلية السلمية هي نقطة الانطلاق في تاريخ المسلمين فإن تدهورها كان مؤشر السقوط والانحطاط " [1].

ويعتبر السلم الاجتماعي مرادف لكثير من المفاهيم كالسلم الأهلي الذي يعني عيش الإنسان في مأمن من الاعتداء على حريته أو حقوقه، ويتحقق بعد توفر مجموعة مقومات تتمثل في: وجود سلطة شرعية، ووجود إدارة سلمية تعددية تضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، سيادة القانون والحكم الراشد، العدالة والمساواة الاجتماعية[2].

وللسلم الاجتماعي أركان تتمثل فيما يلي:

أ-**السلطة والنظام:** باعتبارها السلطة التي يخول لها القانون الاحتكار الشرعي للقوة، التي تسعر على إدارة الشؤون المجتمع وللإدارة التنوع بكل سلمية وتعمل القوى المختلفة تحت سقفها بشكل يساهم في درء الصراع والتطرف .

ب-**العدل والمساواة:** من خلال تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية وتحقيق الحقوق والواجبات الأمر الذي يقلل من أسباب التفرقة والنزاعات مهما كانت الدواعي والأسباب[3].

ج-**ضمان الحقوق والمصالح المشروعة للمجتمع:** إذ أن التنوع والتعدد ظاهرة ملازمة للمجتمع ولا يفسد الود قضية بكل ما يتضمنه من اختلافات عرفية، دينية، وسياسية ومذهبية

[1] حسن الصفار، السلم الاجتماعي، مقوماته، وحمايته، منشور جريدة الشرق الأوسط، 2001، ص156.

[2] نبيل رمز، الأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية من وجهة نظر سوسيولوجية، دار الفرع الجامعي، الإسكندرية، 2000، ص 30.

[3] منير هاشم خضير، الطائفية السياسية وأثرها في السلم الاجتماعي، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، ع52، 2015، ص463.

كما يجب حماية حقوق جميع الفئات الأقليات قبل الأغلبيات بشكل يسمح بالحفاظ على النظام العام[1].

أهمية السلم الاجتماعي: إن تحقيق عامل أساسي لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع، وإذا ما فقدت حالة السلم والوئام الداخلي أو ضعفت فإن النتيجة الطبيعية لذلك هي تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار حيث تعلم الفوضى والاحتجاجات والصراعات والإضرابات والعصيان المدني، فأهميته تكمن في تحقيق التنمية والتقدم حيث يتجه الناس صوب البناء والإنتاج ويتركز اهتمامهم نحو المصالح العامة والمشتركة لتكاثف الجهود لأجل خدمة الوطن والمجتمع، وتتدرج تلك الأهمية فيما يلي:

-فرض الأمن والنظام والاستقرار في المجتمع مع حماية مصالح الأفراد والجماعات لأجل تحقيق الإندماج.

-ضمان وترقية الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين والحفاظ عليها ومطالبتهم بواجباتهم .

-إن سيادة السلم الاجتماعي تؤدي إلى بسط الاستقرار والأمن، وهما من القواعد الرئيسية للتنمية .

-زرع الطمأنينة والراحة في النفوس حيث يجتمع بكل أطيافه من أجل التعاون والتطور [2]

المطلب الثاني: صناعة السلم الاجتماعي

في حديثنا عن السلم الاجتماعي يجب أن نتحدث من الزاوية الأهم وهي صناعة السلم في المجتمعات التي يطغى عليها والتنوع بطبيعتها البشرية، وليس حديثا موجهاً إلى طرف دون آخر، بل إن مسؤولية بناء السلم والمحافظة عليه واجب الجميع وهذا ما يرشدنا إليه رسولنا صل الله عليه وسلم في تشبيهه المجتمع بالسفينة وواجب الحفاظ عليها، ففي الحديث عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما عن النبي عليه الصلاة والسلام قال:" مثل

[1] مهدي محمد القصاص، الخطاب السياسي المتطرف كأحد مقومات السلام الاجتماعي، مجلة جامعة الأنبار، العدد تشرين الأول الخاص بوقائع جامعة الأنبار الدولي الاول، 2018، ص92.

[2] عبد المجيد رمضان، بحوص بوفنيك، تدابير بناء السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي 22 فيفري 2019، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، ع1، مج13، 2021، ص389.

القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا الماء مروا على من فوقهم فقالوا " لو أنا خرقنا في نصيبنا ولم نؤذ من فوقنا فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً) رواه البخاري[1].

إن الحفاظ على سلم المجتمع وتسالم أهله يأتي في أعلى الواجبات الدينية والاجتماعية وينبغي أن نعلم المحافظة عليه يستلزم من أفراد المجتمع قيامهم بواجبات كل بحسبه والأمر المهم الذي يغفل عنه بعضهم أن ترك القيام يعد من الاثم الذي يلحق المسلم: فالقاعدة الفقهية تقول: الترك فعل إذا قصد "، أي أن ترك فعل شيء واجب عليه فعل محرما. وقد قال بعض أهل العلم " لو أن إنساناً وجد آخر يسبح في الماء أوشك على الغرق، ويستطيع أن ينقذه دون مضرة عليه، فتركه غرق فهو مشارك في مسؤولية غرقه، ويقولون أيضا: لو أن إنساناً في فلاة ووجد ظمآن يكاد أن يهلك من العطش، وعنده فضل ماء يزيد على حاجته وتركه ولم يسقه فمات فهو مسؤول عنه، وأمير المؤمنين رضي الله عنه قال:" جوعا في حي من الأحياء لألزمتهم دينه، لأنهم تركوا إطعامه) .

إن ما يشير إليه عمر رضي الله عنه هو جزء مما يقع فيه كثير من الناس بتركهم كثيرا من الواجبات اتجاه مجتمعهم ليغرق أخيرا في دوامة اللاسلم [2].

يقع على عاتق العلماء ورواد الفكر في العالم عموماً واجب صناعة الحضارة والتقدم بها إلى الأمام. حيث يشكل العلماء العنصر الأساسي في وضع الصيغ الحضارية وسبل الحلول للمشاكل فلابد من استغلال الفرص جيدا فإن كثيرا من الفرص التاريخية تسنح ثم تذهب أدراج الرياح، ولا يتم استغلالها صحيحاً، إما تقصيرا من رواد الفكر والمعرفة وإما من قبل أصحاب القرار وإما كليهما في حن لو تم استغلال الفرص واحتضان الأفكار التي تسهم في صناعة أجواء ثقافية من شأنها أن تنشر السلم الاجتماعي وتلغي ثقافة التصادم بين

[1] خالد بن محمد اليدوي، الحوار وبناء السلم الاجتماعي، الرياض، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، ط1، 2011، ص17.

[2] الزركشي، المنثور في القواعد، تحقيق تيسير فائق أحمد محمود.(167/1)

جميع الأطياف لاستفدنا سلما ينعكس على الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي وازدهار في شتى المجالات العلمية والسياسية والاجتماعية .

2-مقومات السلم الاجتماعي:

لقد تعددت مقومات السلم الاجتماعي لكن أغلب الباحثين أجمعوا على مجموعة منها:

أ-وجود سلطة ونظام: أثبتت التجارب أن كثيرا من الشعوب التي غابت فيها سلطة عن سلم عانت الخراب والصراع والحروب الأهلية وغاب فيها السلم الاجتماعي فلا يمكن الحديث عن سلم اجتماعي دون وجود للدولة التي تضبط كل الأمور وتحافظ على النظام والأمن وعلى سلامة المواطنين وتنظم كافة المصالح والأعمال فلا يستغني أي مجتمع عن السلطة والحاكم والنظام الذي يدير شؤونه وتعمل القوى المختلفة تحت سلطة ذلك النظام .

ب-تعزيز الإدارة السلمية والتعددية: تعتمد الإدارة التعددية في عملها على الإدارة السلمية للتنوع تحفظ الجماعات المتنوعة للعيش في سلام وأمان ضمن مساحات التعبير الحر في جو من الاحترام المتبادل بين كافة أطياف المجتمع ومع وجود هذا الاختلاف والتنوع، توجب على الدولة ضمان الحقوق والمصالح للجميع دون تمييز في إطار المصلحة في كنف الوطن الواحد [1].

ج-الاحتكام للقانون: إن المجتمع الذي يتساوى فيه الناس أمام القانون وينال كل ذي حق حقه وتسوده العدالة ولا تتميز فيه فئة عن أخرى، فإنه تتوفر فيه خاصية السلم الاجتماعي والتعايش بين الجميع وتقل فيه دوافع العدوان وعوامل النزاع والعنف والصراع والفوضى .

ويعد الاحتكام إلى القانون لإقامة العدل من بين أبرز مقومات السلم الاجتماعي، فبدون قانون يحكم بين الأفراد والجماعات، تسود النزاعات والحروب، وهو ما قد يهدد السلم الاجتماعي.

إن حكم القانون يعني عددا من النقاط التالية:

[1] نريمان عامر، وآخرون، عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا، دراسات، سوريا، مركز المجتمع المدني والديمقراطية، 2013، ص08.

-جميع الأفراد متساوون أمام القانون بغض النظر عن اختلافهم في الجنس أو اللون أو الدين..

-تقوم مؤسسات العدالة ممثلة في (النيابة، المحاكم، الأمن...) على تطبيق القانون دون تمييز .

-يكون اللجوء إلى مؤسسات العدالة مكفولا للجميع دون أعباء مالية مستحيلة ...

-تتم محاكمة الشخص أمام القاضي العادي، ولا يتم توجيه أية إجراءات استثنائية بسبب الانتماء الديني أو الإيديولوجي وغيره، مع تطبيق الأحكام القضائية في إطار زمني معقول .

من هنا فإن القانون يكون السيد فوق الجميع والحاكم، والمحكوم سواسية [1] .

د-وجود إعلام حر: يحتاج المجتمع إلى إعلام تعددي وموضوعي وشفاف فالإعلام سلاح ذو حدين فقد يكون أداة لبناء المجتمع ونبذ التفرقة وتوحيد الصفوف أو يكون هداماً وسلبياً.

ويعالج كل الآفات الاجتماعية ويقدم النصائح والاستشارات متعددة الجوانب .

هـ-ضمان الحقوق والمصالح المشروعة لفئات المجتمع: في حالة المجتمعات المتنوعة عرقيا وطائفيا ودينياً فينبغي أن يشعر الجميع بضمان حقوقهم ومصالحهم المشروعة في كنف القانون والنظام ومن خلال التعامل الاجتماعي فهذا يؤدي إلى زرع الإئتلاف والتعاون والثقة بين كافة حساسيات المجتمع وأطيافه مع توطيد الاندماج الاجتماعي وهو ما ينشر السلم في أوساط المجتمع ويقف سدا منيعاً في وجه أبواب الفتن والنزاعات وبالتالي غرس ثقافة التعايش مع البعض وهو ما يعزز ويرسخ السلم الاجتماعي داخل المجتمع[2].

[1] سليمان ملوكي، عيسى بوقرة، العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر، دراسة في مهددات السلم الاجتماعي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، ع3، مج11، ص575.

[2] عمر مرزوقي، حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، الجزائر، جامعة الجزائر3، 2012، ص23.

و-الحكم الراشد: فالحفاظ على السلم الاجتماعي في أي مجتمع يحتاج إلى حكم رشيد فكثير من الفوضى والاضطرابات تحدث جراء غياب المشاركة وسرقة المال العام، ويشمل معنى الحكم الرشيد إذ يتحقق بالمسائلة الشفافية والتمكين المشاركة ومحاربة الضاد...[1]

المطلب الثالث: آليات ومقومات السلم الاجتماعي

1-آليات السلم الاجتماعي:

إن تحقيق السلم الاجتماعي عامل أساسي لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع وإذا ما فقد أو ضعف السلم فإنه من الصعب حينها الحديث عن استقرار مجتمعي لتكون النتيجة الطبيعية لذلك هي تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار، وهو ما يمس بجوهر الأمن القومي للدولة في ظل انتشار مخاطر التهديد زمانا ومكاناً وبأساليب متقدمة وخطيرة عابرة للقارات، وطبقا للتغيرات الحاصلة عالمياً والمتفتحة على المجتمعات في ظل العولمة التكنولوجية التي تتميز بسرعة التواصل والاتصال عبر وسائل التواصل الاجتماعي بحيث أن الشرارة للعديد من الثورات بالعالم ككل والعربي خصوصاً والحركات الاحتجاجية والاجتماعية وموجات الحراك الشعبي انطلقت من فضاء افتراضي، وعليه نجد من المهم جدا البحث على الآليات التي تمكننا من منع تدهور حالة السلم الاجتماعي سواء من الداخل أو لمجابهة تلك التهديدات الخارجية كالتالي:

أ-آليات سياسية: تعد السياسة الأداة الأكثر تأثيرا وتأثرا بالمجتمع، كونها تسعى للحكم بطريقة منتظمة لتحقيق غايات وأهداف تصب في خدمة المجتمع بمختلف فئاته في إطار الشرعية السياسية ولذا فإنها تؤثر بصورة إيجابية فيه كلما انتظمت صورة الحكم الممارس من قبلها بآليات قانونية معتبرة، على العكس من ذلك سيكون تأثيرها سلبي كلما استند الحكم فيها على أهواء بعيدة عن الآليات الدستورية الضابطة لها لأدائها .

إن السير بموجب الدستور في التعامل السياسي سيفضي بالضرورة إلى مجتمع متماسك خصوصاً في الدول المتقدمة، في حين أن التعددية الحزبية الغير منتظمة بالأنظمة والقوانين الضابطة ستكون إحدى العوامل المتسببة في الفوضى والتشتت الاجتماعي فالبيئة

[1] سليمان ملوكي، عيسى بوقرة، المرجع السابق، ص 576.

المكونة لمجتمع ما تلعب دورا أساسياً في عملية النضج السياسي لدى أفراد المجتمع فكم من دول تتبع نظام التعددية وتعاني من الفوضى عكس بعض الدول التي تتبع الثنائية أو الأحادية القطبية ولها استقرار تطور من جميع النواحي فالعبرة بالوعي والتنشئة .

ب-آليات إجتماعية: يعد القانون الضامن الأساسي لاستقرار المجتمعات بما يتضمنه من آليات تستند أغلبها على مبدأ العقاب والثروة، فهو يحدد التوجهات العامة التي يسير بموجبها جميع الأفراد المكونين للمجتمع[1].

ج-آليات قانونية: يعد القانون أهم وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي يتم الارتكاز عليها في عملية ضبط سلوك الأفراد وعلاقاتهم ببعض داخل المجتمع، وكما يصفه باوندرسكو بأنه علم الهندسة الاجتماعية الذي يتم عن طريقة تنظيم علاقات الأفراد الإنسانية في المجتمعات المنظمة سياسياً.

إذ أن للقانون دور أساسي في الحفاظ على التحام أفراد المجتمع وتماسكهم واستقرارهم، وذلك من خلال تحقيق العدالة وتوفير الأمن والحرية والتزام الأفراد بالقوانين والنصوص التنظيمية والقواعد التي تصدرها الجهات العليا بقوة القانون والردع الشرعي، ويعد القانون الدستوري حجر الزاوية الأول في تحديد الأبعاد الوظيفية للقوانين النافذة داخل المجتمع، ذلك أن تطبيق مبدأ سيادة القانون واحترامه والالتزام به من أعلى سلطة داخل الدولة إلى أدناها يعد أمرا في غاية الأهمية لتدعيم أمن وعدالة المجتمع وحسن سير تنظيمه واستقراره[2].

د-آليات ثقافية: إن المجتمع المتعلم أكثر قوة من الجاهل فهو عصبي على الاختراق في حالات التأثيرات، ولذا فإن تدعيم العلم والمعرفة والتربية ينتج عنهم مجتمع واعي ومدرك لما يحيط به، إن تعزيز المبادئ والقيم الأخلاقية البناءة تقود إلى تحقيق أرضية صلبة جديدة في المجتمع مع التأكيد على نبذ الاختلاف والغرفة ودعم المحبة والتعايش رغم الاختلافات

[1] عبد المجيد رمضان، بوفتيك بحوص، مرجع سبق ذكره، ص391.

[2] محمد القيسي، السلم المجتمعي، المقومات والآليات الحماية، مركز نون للدراسات الاستراتيجية، 2017، ص01-12.

والتنوعات العقائدية والطائفية والإيديولوجية مما سيعزز حتماً من روح الانتماء والمواطنة والمسؤولية اتجاه الفرد والمجتمع[1].

[1] عبد المجيد رمضان، بوفنيك بحوص، مرجع سبق ذكره، ص392.

خلاصة الفصل الأول:

ومن خلال الفصل الأول اتضح لنا أن كل من المجتمع المدني والسلم الاجتماعي أهمية كبيرة وضرورة لتطوير الدولة وتحقيق سياستها العامة، فالمجتمع يتمثل في تلك التنظيمات التي تعتبر الوسيط بين الحاكم والمحكوم ولها أهداف متنوعة جلها لتلبية مطالب المجتمع ككل وتهدف لتحقيق السلك الاجتماعي الذي هو ذلك المحيط الداخلي أو الخارجي الذي كله أمن وأمان وطمأنينة، وبعد دراستنا لكلا المتغيرين من ناحية إطارهما المفاهيمي والنظري توصلنا إلى بعض الاستنتاجات سنعرضها كالآتي:

-لا يوجد مفاهيم محددة بالنسبة للمجتمع المدني أو السلم الاجتماعي بل تعددت الآراء .

-كل النظريات والرؤى العلمية تؤكد ضرورة تطوير المجتمع لنفسه في سبيل تحقيق أهدافه والتي من بينها تجسيد برامج الشركاء وأهدافهم لمسار سلم اجتماعي شامل .

الفصل الثاني: المجتمع المدني في الجزائر و سُبل تجسيده للسلم الاجتماعي

يعد المجتمع المدني من أبرز الآليات التي تؤثر على الحياة المحلية داخل وخارج الجزائر وعلى الفرد والجماعة فالمجتمع المدني عليه أن يتماشى والتطورات الحاصلة في البنية المحيطة به، ومن بين أهم هذه التغيرات مستوى الوعي الفردي لدى المواطن، فعلى المجتمع المدني بالجزائر وكل مؤسساته وشركائه أن تحتوي الفرد وبكل ما يمتلكه من مؤهلات وأن تسخر له البنية التحتية والعلمية وغيرها المقفز به نوعياً إلى الأمام بعيدا عن كل الإحباط والبطالة والحروب الأهلية والانشقاقات الفكرية والسياسية، وهنا يكمن طرحنا في فصلنا الثاني هذا، والذي سنوضح فيه العلاقة المتبادلة بين متغيري دراستنا ويتضمن مبحثين كالتالي:

-واقع المجتمع المدني في الجزائر

-سبل تجسيد السلم الاجتماعي في الجزائر

ونتناول هذا الفصل لابد من طرح التساؤل التالي الذي يخدم ويجيب على أهم ما تضمنه الفصل :

ما العلاقة بين عمل المجتمع المدني الجزائري ومؤسساته وواقع السلم الاجتماعي

المبحث الأول: واقع المجتمع المدني في الجزائر

المطلب الأول: المراحل التاريخية لتطور المجتمع المدني في الجزائر

1-مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي :

تؤكد الدراسات التاريخية أن المجتمع الجزائري له موروث متنوع وخاصة منذ الإسلام إلى شمال إفريقيا كالمساجد والزوايا والأوقاف والفتوحات الإسلامية وهذا ما ساهم في تكوين المجتمع وثرائه من كل الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والصحية وخاصة ما يعرف بالمساهمة الطوعية للمجتمع الأمازيغي الجزائري بما يسمى (التويزة أو تاجماعات أي الجمعة) حيث تعتمد منها في تمويلها على العشائر وزعمائها والأثرياء وأصحاب النفوذ والمال وإخراجهم للزكاة والأوقاف والصدقات وهذا ما يزال حتى يومنا هذا وهو ما قد ساهم كثيرا في ترابط المجتمع الجزائري، زيادة عن ذلك فقد عرف المجتمع الجزائري مزيدا من المؤسسات والتنظيمات المستقلة مثل نقابات الحرف والصنائع والتجار والفلاحين وجماعات العلماء والقضاة وأهل الإفتاء وجماعات الشطار والعيارين والزوايا وغيرها...وهذا ما جعل المجتمع أكثر توحدا وقوة دون الاعتماد على الحكومة كثيرا[1].

لكن رغم وجود هذه التنظيمات التقليدية التي اندمجت مع المجتمع السياسي للدولة مما قد أخر مرحلة التفريق بين المجتمع المدني والدولة حتى منتصف القرن 19، أين ظهرت ملامح بعض التنظيمات المستقلة عن الحكومة مثل الجمعيات والدوريات والنقابات والصالون الفكرية السياسية وتطورت متأثرة بالغرب بفضل الكثير من المفكرين العرب والمسلمين الذين احتكوا بالحضارة الغربية في بعض المظاهر الحميدة[2].

وقد تعددت الجمعيات والتنظيمات وتنوعت أهدافها ومساراتها بين السياسة والأدب والثقافة والدين كما عرفت تعددية سياسية منذ مطلع القرن العشرين وذلك نتيجة للسياسات

[1] عبد الحميد الأنصاري، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، مجلة المستقبل العربي، ع272، أكتوبر 2001، ص110.

[2] الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، عالم الفكر، ع3، مج27، 1999، ص38.

التي مارستها الخلافة العثمانية ومن أبرزها المركزية الشديدة وسياسة التتريك داخل الدولة وأجهزتها العلنية والسرية[1].

2-مرحلة الاستعمار الفرنسي:

مع الظروف الاستعمارية وسياساتها الاستدمارية التي حاولت محو المجتمع الجزائري وتنصيره وفرنسته ومحق هويته العربية الإسلامية طبقت فرنسا قوانين منذ بداية القرن 20م إثر صدور قانون 1901 والذي يحدد فيه كيفية تأسيس الجمعيات وحلها تبعاً للقانون أنشئت الكثير من الجمعيات ففي 1901 تأسست الجمعية الراشدية بالعاصمة الجزائر وعام 1908 دائرة الصالح باي بقسنطينة والودادية للعلوم الحديثة بخنشلة ونادي الشباب الجزائري بتلمسان، ومجتمع الأخوية في معسكر ونادي التقدم بعنابة والتوفيقية بالجزائر والتقدم الصهارجي بجمعية صهاريج والاتحاد بتغنيق لها طوابع مختلفة ثقافية ودينية وسياسية...[2]

وكان أغلب رؤساء هذه الجمعيات جزائريين مجنسين أمثال الدكتور بلقاسم التهامي ومحمد الصالح، الطيب مرسيلي ومعروفين بالإدماجيين[3].

وقد ظهرت كذلك الجمعيات الرياضية الإسلامية وقد ذكر الباحث عمر دراس عدة جمعيات في هذا السباق ومن بينها:

-**الجمعيات الطلابية:** جمعية طلاب شمال إفريقيا المسلمين 1912.

الجمعيات الرياضية(الإخوة الجزائريين 1922: فيدرالية المنتخبات الإسلامية الجزائرية 1927، فريق مولودية الجزائر 1921، الوطنية 1923، اتحاد الرياضة المسلم 1935، فريق إفريقيا 1924).

[1] أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000،ص62.

[2] أنيسة بركات، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، منشورات المتحف الوطني المجاهد، الجزائر، 1995، ص79.

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي،ج5، دار المغرب الإسلامي(دب)، (دت) ، ص313.

الجمعيات الدينية(الهداية 1932، نادي الإصلاح 1934، حياة اللغة العربية، التهذيب 1938)

الجمعيات الاجتماعية(المعهد الإسلامي التضامن الاجتماعي 1946، جمعية الإحسان وتعليم القرآن 1947، جمعية التربية والتعليم المحافظين 1947، الكشافة الإسلامية الجزائرية)[1]

ومن أبرز هذه الجمعيات التي لعبت دورا هاماً في رسم السياسات العامة المجتمع الجزائري آنذاك هي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أنشئت عام 1931، ردا على احتفالات فرنسا بنصرانية الجزائر 100 عام وبرزت الكشافة الإسلامية وتنظيمات داخل وخارج الوطن مثل اتحاد الطلبة وساهمت في تنشئة المجتمع الجزائري وتربيته وتعليمه وتثقيفه وحماية شخصية وهويته ودينه...كما ظهرت بعض الأحزاب السياسية مثل حزب نجم شمال إفريقيا وبعدها حزب الشعب والإدماجيين ... وأدى الانقسام الموجود إلى تشكل تيار إصلاحي سياسي وتيار إصلاحي ديني وتيار ثوري سياسي وبقيت التيارات مشتتة وتعمل كل على حدى حتى عام 1954 حيث تغيرت الأهداف والمعطيات ليتوحدوا على حرية الجزائر وأكدوا على العمل السياسي والمسلح في سبيل نيل الاستقلال وذلك ما حصل بفضل الله وتضحية الشهداء وشعارهم " الجزائر وطننا والإسلام ديننا والعربية لغتنا " [2]

3-مرحلة ما بعد الاستقلال في عهد الحزب الواحد: ويمكننا تقسيمها إلى ثلاث مراحل كالآتي:

أ-فترة بعد صدور دستور 1963 نص على ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات غير أن حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم كان يعرقل كافة أشكال التنظيم الشعبية المستقلة خارج نطاق الدولة إذ أن السلطة تعتبر نفسها الممثل الشرعي والوحيد لها، أصدرت وزارة الداخلية تعليمة في 02-03-1964 تتضمن تعليمات للولاة بفتح تحقيق كل الجمعيات المصرح بها

[1] Omar drass : le phenomene associatif en algerie –etat des lieux , fondation fbert,Alger,2007,p16

[2] كمال عجالي، مساهمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على الهوية الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، ع16، ديسمبر 2001، ص103.

مهما كانت طبيعية أنشطتها لمعرفة أهدافها ومنح تراخيص لغيرها[1]... وتم تعريضهم للرقابة السياسية في المجالس المحلية وكذا رقابة المصالح الاجتماعية والاقتصادية المشروعة في إطار اتحادات مهنية واجتماعية تابعة لحزب السلطة[2].

لقد خرج المجتمع الجزائري من سيطرة الاستعمار ليدخل في سيطرة الحزب الواحد الذي سيطر إيديولوجيا وسياسيا على كل تنظيمات المجتمع المدني ومنع إنشاء أي تنظيم أو جمعية لا تتماشى مع مبادئه، وما زاد في صعوبة إنشاء الجمعيات في هذه الفترة ومن نشاطها أيضاً هو عدم وجود قانون جزائري للجمعيات وذلك إلى غاية 1971 تم إصدار تشريع خاص بجمعيات[3].

ب-فترة السبعينات: ما تزال سيطرة الحزب الواحد على التنظيمات الاجتماعية وحل كل مؤسسات مجتمعية خارج نطاق الحزب الواحد مع ترسيم قرار 4 وصدور قانون فيفري 1971 الذي ينهي العمل بالقانون الفرنسي 1901، نجد في مادته الثانية تقييد العمل الأهلي بإخضاعه للقانون بموافقة الحزب الحاكم، مما سهل على السلطات قبول أو رفض ما تشاء من التنظيمات [4].

وقد تم في ظل هذا القانون إنشاء جمعيات عديدة خاصة الجمعيات الرياضية وجمعيات أولياء التلاميذ، غير أن الجمعيات الخيرية والدينية ورابطات الشباب كانت قليلة ومع أن دستور 1976 نص على أن حرية إنشائها مكفول دستورياً[5].

وقد عملت الدولة على إنشاء جمعيات تابعة للحزب الواحد ووفرت لها كل الموارد بهدف نشرها للوعي الاشتراكي وللإشارة إلى دستور 1976 الذي نص على ضرورة عمل المنظمات الجماهيرية على تهيئة واسعة لنطاق الشعب كله لتحقيق مهامه المسطرة .

---

[1] ساسي سقاش، الجمعيات البيئية في الجزائر ودورها في حماية البيئة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص41.

[2] ساسي سقاش، المرجع نفسه، ص42.

[3] فاروق حميدشي، الجماعات الضاغطة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص29.

[4] عمر دراس، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر، واقع وآفاق، مجلة إنسانيات (المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية)، ع28، 2005، ص29.

[5] الميثاق الوطني، الجريدة الرسمية، عدد 61، بتاريخ 30-7-1967، ص 903.

ومن أهم السمات التي ميزت الجمعيات من خلال القانون 71-79 ما يلي:

-الولاء الإيديولوجي للدولة والاندماج في التيار الاشتراكي

-الحصول على الترخيص بالعمل والتأسيس وغيره من الشؤون المستمرة لأعمالها وبرامجها .

-المنظمات الجماهيرية مثل المنظمة الوطنية للمجاهدين، الاتحاد الوطني للشباب الجزائري، الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين، الاتحاد العام للعمال الجزائريين ...وغيرها[1]

ج-فترة الثمانينيات:

عرفت هذه الفترة تغيرات سياسية واقتصادية عديدة فرضتها عوامل داخلية وخارجية أهمها بانخفاض سعر البترول 1985 وأظهر هشاشة في الاقتصاد الوطني مما استدعى مراجعة السياسات السابقة فجاء ميثاق 1986 الذي شجع على إنشاء جمعيات وتنظيمات علمية ومهنية وثقافية وتم أيضا إصدار قانون 15/87 بتاريخ 1987/07/21 ولائحته التنفيذية رقم 88/16 الصادرة بتاريخ 02/02/1988 وما تضمنه من شروط لإنشاء التنظيمات الاجتماعية وتنظيماتها [2]

خفق الإصلاح التشريعي الجديد القيود السابقة مع القرار رقم 71/79 بتاريخ 1971/12/03 علما أننا كنا نعمل بقانون 1987 والواقع أن بعض القيود تم إلغائها بمعنى :
- إن الموافقة المسبقة لم تعد مطلوبة إلا من الجمعيات الأجنبية

-من حق الجمعيات تلقي الرد خلال شهر وبعد فوات هذه المهلة تصبح رسمية

-خفض شرط اقدمية الجنسية إلى 5 سنوات ثم ألغي بموجب قانون 90/31 بتاريخ 1990/12/4.

[1] جهيدة شاوش الخوان، واقع المجتمع المدني في الجزائر-دراسة ميدانية لجمعيات مدنية، بسكرة أنموذجا، اطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 105.

[2] العياشي عنصر، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، القاهرة 5،دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص09.

-إلغاء كلمة الاشتراكية بكلمة الخيرات الأساسية للوطن مع شرطي احترام دين الدولة واللغة العربية .

تكاثرت الجمعيات تدريجيا من 5 جمعيات عام 1988 إلى 62 جمعية عام 1889 وتعددت أهدافها[1]

لقد أدى هذا القانون إلى الاعتراف بمبدأ الوجود القانوني لأي جمعية، إلا انه مشروط بإجراءات الاعتماد من طرف السلطات العمومية، ورغم تأسيس عدة جمعيات متعددة الطوابع إلا أنها وجدت ضغوط من النظام السياسي وحددت مصالح وزارة الداخلية عدد جمعيات تلك الفترة ب11000 جمعية [2]

4-مرحلة التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية

5-فترة التسعينات والتغيرات السريعة.

أدى تدهور الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد مع بداية النصف الثاني للثمانينيات انفجار شعبي لكل الشرائح بما سمي بأحداث 5 أكتوبر 1988 وأعلنت حالة الطوارئ من طرف المؤسسة العسكرية لمدة 5 أيام.

ونتيجة للأحداث شرعت الدولة في عدة إصلاحات متعددة الجوانب أعلن عنها الرئيس الشاذلي بن جديد يوم 1988/10/10 وتم إرساء دستور 1989 وتعديل 1996 فيما بعد... صدر قانون 31/90 بتاريخ 1990/12/04 المتعلق بالجمعيات والذي ألقى العمل ب(15/87) بحيث بلغت عام 1996 حوالي 778 جمعية وبالإجمالي 42116 جمعية [3].

[1] جهيدة شاوش اخوان، المرجع السابق ، ص108

[2] محمود بوسنة، الحركة الجمعوية في الجزائر نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الامن والتنمية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة مشوري، قسنطينة، ط17،جوان 2004،ص 134.

[3] عبد الناصر جابي، النظام السياسي، الجزائر. المجتمع المدني بين السياسة والانتقال، مقال في كتاب: وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، إشراف عبدالله حمودي، دار تويقال، الدار البيضاء، 1998،ص200

وقد ساهمت العديد من العوامل الداخلية والخارجية في التحول نحو التعددية السياسية والتوجه نحو المسار الديمقراطي وركوب الموجة الثالثة والتخلي عن منطق الدولة الشمولية وما انجر عليه ويمكن اختصارها فيما يلي:

*** العوامل الداخلية :**

-ضعف المؤسسات السياسية وعدم استقلاليتها وزيادة الضغوط الشعبية _ .ضعف المشاركة السياسية وانتشار مظاهر الفساد الإداري والحكومة.

-وجود أزمة اقتصادية وانخفاض سعر البترول وعجز في الميزانية وارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل.

*** العوامل الخارجية**

-تقليص دور الراديكالية عند العرب لصالح الدولة المحافظة

- مكانة الجزائر والموقع والدور الذي تلعبه في الساحة المغاربية والعربية .

- تأثر الجزائر بالكثير من التجارب الإسلامية

***العوامل الدولية :**

-انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور القطب الرأسمالي.

-ربط الإعانات الدولية بعملية التحول واستغلالها

- تفويت الفرصة على فرنسا التي أرادت وسعت للفساد والخراب في الجزائر [1].

ب-فترة الألفية الثالثة :

استمر العمل بقانون 90/31 إلى غاية فترة الربيع العربي إذ اعتمد النظام الجزائري عدة إصلاحات بهدف امتصاص الضغط الذي يعانيه بصدور قانون 12/06 بتاريخ 2012/01/12 المتعلق بالجمعيات مع الإبقاء على الرقابة وهذا ما يتعارض مع النصوص

[1] بدر حسن شافعي، الديمقراطية في المغرب العربي، مجلة الديمقراطية، ع4، 2001،ص244.

الدولية بإقرارها حرية المجتمع المدني واستقلاليته والتي وقفت عليها الجزائر وضمنتها في دساتيرها، مع إقرار قانون 12/06 الذي ينتهي على منع المسافات الخارجية للجمعيات الجزائرية مالم تكن في إطار التعاون والشراكة فقط، كما ألزم المشروع التنظيمات بتقديم نسخ من محاضرها وكل اجتماعاتها، كما أن تقديم المساعدات من طرف الدولة لم يحدد أسس علمية وتقنية لتقديمها بل تركها للإدارة كسلطة تقديرية تقاس بمدى الولاء والتبعية السياسية، فالبرغم من التعداد الذي تجاوز 120 الف جمعية عام 2013 إلا أن النشاط لا يزال مقيد وضعيف مرتبط بالمناسبات فقط [1].

5-فترة الحراك الشعبي الجزائري 22فيفري 2019 :

فيه الكثير من الأسباب دعت الشعب الجزائري بكافة أطيافه سواء أكان أحزابا أو منظمات المجتمع المدني ومتقاعدي المؤسسات الأمنية والطلبة الجامعيين... بتنظيم مظاهرات مليونية كل جمعة أو كل ثلاثاء لعدة أسباب:

الأسباب السياسية :

استمر النظام السياسي في الحكم (العهدة الخامسة) ورفضه على تطبيق الدستور الذي ينص على التداول السلمي .

-انتشار الخطاب السياسي غير المتزن والاستفزازي من طرف ممثلي الحكومة ومؤسسات الدولة للشعب.

-الفساد السياسي وسطوة رجال المال والأعمال على الحكم والأحزاب والانتخابات .

-تراجع مصداقية وأداء المجالس الانتخابية وزيادة الفجوة بين الحاكم والمحكوم واللاثقة الاغتراب السياسي للموطن الجزائري وفقدانه لأبسط حقوقه مع فرض عليه الواجبات عنوة

[1] بن ناصر بوطيب، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر قراءة نقدية في ضوء القانون 12/06،المجلة الافريقية للعلوم السياسية، تاريخ الزيارة 20/02/2022 من موقع http: //www.bchaib.net /mas/index.php?

الأسباب الاقتصادية والاجتماعية :

انخفاض سعر البترول والغاز وارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل القومي والفردي مع العجز في الميزانية .

-افلاس وغلق العديد من المصانع والمناطق الصناعية مما فاقم من بطالة الشباب حاملي الشهادات .

-ارتفاع نسبة الهجرة الغير شرعية وكثرة الظواهر والآفات الاجتماعية كالتهريب والسرقة والرشوة والفساد.

- فيه أسباب تقنية كالإحباط والتغفيل والكبت الجماعي ومعاملة الشعوب بنظام الأبوية والتهميش[1]

***مميزات الحراك الشعبي :**

سلمية الحراك وغياب مظاهر العنف.

-عدم وجود تنظيم للنخب داخل الحراك رغم مشاركة كل أطياف المجتمع .

-التوظيف المكثف والذكي لمواقع التواصل الاجتماعي رغم محاولة النظام عرقلتها وحجب الانترنت والشبكة.

-غياب التدخلات الإقليمية والدولية في الحراك لعدم وجود أي عنف من طرف الحاكم والمحكوم.

* كانت فيه الكثير من الإصلاحات منها إجراء انتخابات رئاسية مبكرة ورفع بعض المنح البسيطة وفتح بعض المصانع، وتمويل المشاريع المتوقفة مؤقتا... وفتح المجال أمام التنوع الإعلامي والسمعي البصري...[1]

[1] غنية شلغيم، اشكالية الانتماء والولاء بين تسلط النخب ولامبالاة المواطن في الدول العربية، ضمن الحركات الاجتماعية وسياق التحول في منظومة الولاء والانتماء في المنظمة العربية، تحرير بلخيرة محمد، الجزائر، دار النشر الجامعي الجديد، 2020،ص204

المطلب الثاني: رهانات بناء وتحديث المجتمع المدني

-التأكيد على الاستقلالية لمؤسسات المجتمع المدني اتجاه الدولة، بمعنى أن تشديد قبضة السلطة على مؤسسات المجتمع المدني عن طريق محاصرتها بالقيود القانونية، والسعي لتعطيلها من الناحية الثقافية سيؤثر سلبا على دورها كمنظم للعلاقة بين الدولة والمجتمع، وقد يدفع بها هذا الوضع لتحيد عن هدفها كقوة للاقتراح والتصور والمشاركة في عملية التحديث السلمية وتصبح حاملة وحافظة لمشاعر الحقد والانتقام وسيفتح هذا الوضع الباب لتكرار تجربة سنوات ماضية كالعشرية السوداء وكذا فترة حكم الفاسدين أحادي القطب، بالإضافة إلى ذلك لا يتسنى للمجتمع المدني والدولة أن يكون لهما القوة اللازمة فإن كان كل واحد منهما لا يستطيع الاستغناء عن الآخر، الدولة تلعب دورا حاسما بخصوص المجتمع المدني، وهذا عن طريق ضمان السير الحسن للنظام القضائي بتقريبه من المواطن والسهر على خلق مجال عام محمي من طرف القانون مما يسمح للمجتمع المدني بالازدهار بدون أن يتعرض لتدخلات الدولة، وفي غياب مجتمع مدني قوي فإن الدلة لا تجد ما تقيم عليه شرعيتها، وتجد نفسها تحت رحمة المصالح السياسية والاقتصادية، والأموال، هذا التنسيق هو الخطوة الضرورية لتكوين اتحاد لكل جمعية على حدا على مستوى كامل التراب الوطني يتعاون مع أجهزة الحكومية المختصة والجمعيات والأحزاب السياسية وبهذا تستطيع منافسة التنظيمات الدولية الغربية في مجال طرح القضايا[2]

-تطوير العلاقة داخل المؤسسة الواحدة، وبين المؤسسات المختلفة لغرض خلق نوع من التعاون والتنمية [3]

-أن يقوم المجتمع المدني في الجزائر بكافة أنواعه وتنظيماته بالتركيز على الجانب الثقافي في البداية، أي الاهتمام بنشر وترسيخ الأفكار والقيم والممارسات والثقافات القومية

---

[1] نور الدين بكيس، نوال ورنقي، صناعة الغضب والعدوانية في الجزائر، الجزائر، دار النشر الجامعي الجديد، 2020،ص113-114.

[2] صالح زياني، تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 17،جامعة باتنة 2007،ص 104-105

[3] زايد مولود، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية للدولة للنشر، ط1،عمان الاردن، 2001،ص 169

والإنسانية، لأنها أساس التغيير الاجتماعي، وأساس أي تغيير ايجابي في المجتمع، ويكون ذلك عن طريق تنظيم أبحاث وندوات دراسية.

- الاهتمام بالجوانب القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتحقيق السلم والرقي بالجزائر [1]

الاهتمام بتنمية الحركة الجمعوية كشكل من أشكال المجتمع المدني من الأولويات الإستراتيجية للازمة الاقتصادية والاجتماعية المفروضة على المجتمع الجزائري، والمقرونة بعدم قدرة الدولة على تقديم المنافع والخدمات العامة التي كانت والى وقت قريب من أقدس المقدمات وأحد المحاور الرئيسية في المنظومة القانونية الجزائرية.

-ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي لأنه الإطار المناسب لصيانة حقوق الأفراد والمواطنين ويضع دعم هذا مسار مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر أمام خيارات صعبة منها:

أ) إما أن تستمر هذه المؤسسات في المطالبة بالديمقراطية في شكلها الحقيقي كالمطالبة بتجربة التنظيم والتعبير، والتي أصبحت من تنازلات النظام طوعا او كرها، وهذا الوضع قد يؤدي إلى فقدان الطالب والمطلوب[2]

ب- الدخول في ميدان ملغم، صعب الممارسة وهو ميدان الحقوق الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ويعد هذا المطلب من الأولويات في الوقت الحاضر وتحديدا في ضل إرهاب الإصلاحات الاقتصادية.

-أن تقوم وسائل الاتصال الجماهيري بنقل الأخبار والمعلومات من المواطن إلى الدولة وبالعكس، وان تتحرى الصدق والدقة في ذلك، كما يجب أن تقوم بالرد على الدعاية المفروضة والأفكار الهدامة التي تسربها وسائل الإعلام المعادية للمجتمع المدني .

الاعتراف بأهمية المرأة ودورها الكبير والمتميز في المجتمع حيث أن تعطيلها يعتبر تعطيلا لطاقات نصف المجتمع تقريبا، لكن لا يجب أن يكون الاهتمام بها على حساب الطاقات الشبابية [1]

[1] المرجع نفسه، ص 171

[2] نفسه، ص171.

-القطيعة مع الماضي وخلق خطاب جديد يتناسب مع المصالح والمطالب الحالية

- توصل جميع القوى الجزائرية الفاعلة من الوصول إلى عقد وطني مشترك يكون قادرا على الانطلاق نحو مستقبل واعد، وهذا العقد المشترك يكون في التفاهم بين النخب [2].

-يقارن تعزيز دور المجتمع المدني على المستويين التنظيمي والعملي حيث تمثل الثقافة المدنية أهم مقوماته، فالمجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية مستقلة عن الدولة، إذا أنه لابد من وجود حدود تتقيد بهم السلطة في علاقتها مع المجتمع المدني ومؤسساته وتسمح لهم بالتفكير والتعبير والاجتماع .

-إدراج مادة أو أكثر داخل القانون الداخلي للبرلمان يحدد العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني ويسمح باشتراك مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالموضوع المطروح في النقاش داخل هياكل البرلمان وإبداء الرأي خاصة داخل لجان البرلمان المتخصصة، بما يضمن احترام مهام وصلاحيات المجتمع المدني

ولكي يكتسب النظام الجزائري الشرعية يحتاج إلى احترام المعياريين الأساسيين وهما:

-احترام حقوق الإنسان.

-تأسيس مجال وفضاء عام للحوار والمشاركة السياسية للأفراد [3]

المطلب الثالث: عوائق تطور المجتمع المدني في الجزائر.

من المعوقات الأساسية التي تعرقل نمو مجتمع مدني جزائري فعال يقوم بأدواره ووظائفه، فقدان مشروع حضاري وفكري قائم على أسس ديمقراطية تستجيب لخصوصيات

[1] منير صواكية، المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر: البنية والأهداف، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 19،ديسمبر 2008،باتنة، ص20

[2] المجتمع المدني في الجزائر... مسيرة وجود، بحث عن شهادة ميلاد، جريدة القراء، ع5، 663،افريل 2010،ص6

[3] Patric Meyer Bish, Réhabiliter la parol priorité au droit a la culture la délinition dune stratégie de paix, institut interdixiplinaire dethique et des droits de lhomme, iniversité de fribourg susse september, 1996,p3.

المجتمع المدني وتكون الدولة فيه الإطار السياسي والاجتماعي فالدولة لا تستطيع تعويض المجتمع المدني كما أن المجتمع المدني لا يمكنه تعويض الدولة [1].

وعلى الرغم من أن النظام السياسي الجزائري يعيش التجربة الديمقراطية بكل أبعادها منذ عشرية أو أكثر، إلا أن أهمية دور المجتمع ومؤسساته تبقى غامضة، وقد يرجع ذلك إلى كون مفهوم المجتمع المدني بالجزائر يظهر وكأنه يحتاج نضج العملية السياسية وإلى تطور العمل السياسي والاجتماعي للدولة.

1- العوائق الخارجية:

-ضعف فعالية ودور المنظمات والجمعيات في تجسيد مشاركتها السياسية باعتبارها قوى قادرة على تفعيل دور المجتمع المدني سياسيا وقادرة على ضبط علاقة السلطة به .

-غياب ثقافة سياسية قائمة على أساس احترام المبدأ في حقوق الإنسان والحريات العامة، مبدأ المشاركة السياسية، مبدأ سياسة القانون وغيرها من المبادئ والقيم الجوهرية الضرورية لبناء مجتمع فعال [2].

* **الأزمة الجزائرية:** ويقصد بها الأزمة الأمنية الخانقة التي عانت منها البلاد لعشرية بدايتها من أحداث 5اكتوبر 1988 مع فتح المجال أمام التعددية السياسية وكان لهذه الإصلاحات إنعاكسات جد سلبية على المجتمع الجزائري وذلك لأنها أدت إلى:

أ- أنها العمل بالقوانين التي كانت تضمن الوظيفة ومنصب الشغل الدائم للجزائري.

ب_ تسريح العمال مما أدى إلى نسب البطالة المرتفعة ب28٪ اي معدل 6 مليون نسمة عدد الفقراء... [3]

وبعد نجاح الحزب السياسي "الجبهة الإسلامية للإنقاذ "بالانتخابات التشريعية ب188 مقعد والذي أهلها للفوز ديسمبر 1991،تخوفت العديد من الأحزاب السياسية من وصول أنصارها

[1] Percy lahing, vers une society civile Multiculturelle, Rôle du capital social et de la citoyenent Démocratiuqe, séminaire« Société civile et le Développment, çeutre lntemational du développment de lorgnisation de Coopération et Développment Economique», 1998,p4.

[2] طالب الابراهيمي، المفضلة الجزائرية: الازمة والحل، دار الامة، 1997،ص 109.

[3] زبير عروس، المجتمع المدني، الادارة الرأي والقراء، كراساتCREAD ، ع53، 2000،ص 21

إلى السلطة مما أستدعى إلى تدخل الجيش بعد وجود رفض داخل النظام والمجتمع للنتائج وتم حل الجبهة وإلغاء الانتخابات ودخلت الجزائر في العشرية السوداء [1]

الاستقلالية الجمعوية: رغم ما تقدمه الدولة من مساعدات لتدعيم تنظيمات المجتمع المدني شمل الدعم المادي والهيكلي والمقرات ومنح التراخيص إضافة إلى تشكيل دورات وأيام تكوينية ودراسية لكن هذه المساعدات ما هي إلا طريقة لجعل المجتمع المدني تابعا لها وما تقدمه من دعم تفضيلي أي أن السلطات المعنية تفضل تنظيمات قوية عن أخرى وهذا ما يلغي عنصر الحرية والاستقلالية[2]

*ظهور اللامبالاة:

وذلك في الأوساط المجتمعية بحيث أصبح الفرد الجزائري غير مكترث بالقضايا السياسية ولا حتى بالمشاركة فيها، إذ وصلت نسبتها إلى 5٪ أما نسبة الانخراط ب2٪ بسبب ما يلي:

-عدم القدرة على تجنيد العنصر المتطوع والذي يعتبر من العناصر الأساسية للعمل الجمعوي.

- انعدام الثقة لكل ما يرمز للدولة وبالأخص الجمعيات والأحزاب السياسية التي لا تظهر إلا في المناسبات بوعودها وشعاراتها المعتادة، مما أدى إلى إحداث هفوة وفجوة كبيرة في المجتمع الذي غالبيته شباب بنسبة 70٪ وبين مؤسسات الدولة[3]

-غياب دور الإعلام الذي من شأنه تعزيز وإبراز دور وعمل هذه الجمعيات وتقريبها من المواطن الذي لا يدرك أهمية العمل الجمعوي ودوره في ترقية المجتمعات وفق ما يخدم المصلحة العامة، وبالتالي فإن إهمال هذه القيم يمثل قفزة على الحقائق بالمجتمع الجزائري .
-تبني جل الجمعيات أفكار غربية بعيدة كل البعد عن قيم المجتمع الجزائري ومحاولة تطبيقها عليه، وهذا بدل أن تعمل على استثمار العادات والتقاليد والموروث والقيم المحلية

[1] إبراهيم ايمن الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر، المستقبل العربي، ع259،مارس 2000،ص73

[2] زبير عروس، حوصلة وتقييم في الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق، مركز الوطني للبحث في الانثربولوجيا الاجتماعية والثقافية، رقم 13، 2005،ص135

[3] مليكة بوحبيت، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر، دراسة خلفيات التفاعلات والأبعاد، رسالة مقدمة لنيل الماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر1997، ص176

الجزائرية المسلمة العربية وفق ما يخدم المصلحة العامة وبالتالي فإن إهمال هذه الحقائق على المجتمع الذي مل الوعود والشعارات التي لا تساعد أبدا على حل مشاكله وبالأخص الفئة الشبانية[1]

* **الإطار القانوني:** والمتعلق بقانون الجمعيات 90/31 والذي جاءت بنوده جد ميسرة إذ سمح بانتشار عدد كبير من الجمعيات من حيث الكم مع إهماله إلى الجانب الكيفي وعدم مراقبة الدولة لأدائها ونتائج عملها لذا أجمعت معظم الجمعيات على أن قانون الجمعيات 90/31 يحتاج إلى العديد من التعديلات الجوهرية وكذلك لأنه يبقي الجمعيات في حالة تبعية للدولة بطريقة قانونية من خلال الإعانات المادية، خاصة تلك القوانين التي تقيد إمكانية قبول الإعانات الأجنبية وحصرها في إعانات الأعضاء وما تقدمه الدولة، إضافة إلى تطبيق حصانة قانونية تحمي الجمعيات من التعسف الإداري، وجعل القاضي وحده المؤهل للقيام بالإجراءات الخاصة بالتعليق والحل كما هو منصوص عليه في القانون وذلك للتحرر من القيود البيروقراطية التي تعيق من تفعيل أدائها، كالتعاقد المسبق مع الوزارة الوطنية، ومنه كان لابد من تبيان عدد الجمعيات التي كانت موجودة في سنة 2011، إلا أن ذلك التزايد في العدد لا يعكس ولا يتناسب ودورها في جميع مجالات البلاد [2]

2-العوائق الداخلية لمؤسسات المجتمع الجزائري:

أ): **مصادر التمويل الذاتي:** ويقصد به كل أنواع الدعم المادي التي تتحصل عليها الجمعيات بطريقتها الخاصة بعيدا عن الإعانات المالية، إن التمويل الذاتي للجمعيات الجزائرية ضعيف جدا إذ تتراوح قيمة اشتراكات الأعضاء مابين 100 دج إلى 200 دج للسنة، هذا ما يجعل الحجم الإجمالي لهذا التمويل ضعيف جدا الشيئ والذي يعرقل جملة العناصر المكونة لمقدرات الجمعيات في لعب أدوارها وتأدية وظائفها على أكمل وجه وهذا ما أثبتته الدراسات التي أجراها الاتحاد الأوروبي حول 20 جمعية جزائرية لسنة 1998

[1] عبد الناصر جابي، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر، واقع وآفاق، مجلة الفكر البرلماني، ع 15،فيفري 2007،ص 153

[2] بوطيب بن ناصر، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر، قراءة نقدية في ضوء القانون 12_06، دفاتر السياسية والقانونية، ورقلة 2014،ص 263.

واستثنى منها الجمعيات النسوية والجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان، وتوصل إلى أن التمويل المدني للجمعية موزع إلى :

-اشتراكات الأعضاء 45٪ القطاع الخاص 23٪ آخرون 3٪

-الممثلون الأجانب 16٪ تبرعات الأفراد 13٪ وهذا ما يؤدي بأغلب الجمعيات إلى الإشكال وبشكل كبير على الدعم الذي تقدمه الدولة مما يجعلها خاضعة وتابعة لها على الدوام عوضا على التأثير عليها وفق ما يتماشى ومصالح الفئات التي تمثلها [1]

ب): عدم وجود الكفاءات القيادية: إن معظم الجمعيات تقوم على فكرة الرئيس فيما يخص التسيير الداخلي للجمعية، بمعنى أن الرئيس هو صاحب القرار الأول والأخير أما باقي الأعضاء فيقومون بعملية التنفيذ، وعليه فالمناخ الداخلي للجمعيات لا يحتوي على عنصر المشاركة الفعلية أو روح الفريق ولا حتى الثقافة الديمقراطية، وهنا نلاحظ أن الرئيس في حد ذاته متشبع بعقلية وفكر المهيمن [2].

إضافة إلى تفشي الكثير من الظواهر الاجتماعية التي تقف كحاجز لتطور جمعيات المجتمع المدني في الجزائر مثل ظاهر الرشوة والبطالة والمحسوبية والتفكك، والتي للأسف نشأت عليها الأجيال الجزائرية بفعل النظام الاقتصادي الذي تحركه الندرة وحالة اللاستقرار، وعليه فرغم المجهودات التي تقدمها الدولة إلا أنها غير قادرة في الوقت الراهن على القضاء وإنهاء الأفكار الخاطئة المغروسة في الذهنية الفردية لبعض رؤساء الجمعيات وأعضائها، حيث أن معظم الذين انتموا للمجتمع المدني وتنظيماته يسعون لقضاء مصالحهم الخاصة بعيدا عن المنفعة العامة ويطمحون لمناصب سياسية ودليل عن ذلك ما حصل في الانتخابات التشريعية 17ماي2007 حيث شهدت الساحة السياسية تسابق قيادات الجمعيات لكي يكون لهم حضور قوي في قوائم المرشحين للانتخابات التشريعية وكذا المحلية وعلى

[1] عمر دارس، الظاهرة الجهوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر، واقع وآفاق، المجلة الإنسانية، مجلة جزائرية في الانثربولوجيا والعلوم الاجتماعية، ع 28، 2005،ص9

[2] زبير عروس، مرجع سابق، ص 137

سبيل المنال لا الحصر ممثل ورئيس جمعية محاربة الفقر بأنه كان مرشحا آنذاك في حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية [1].

ت): غياب الثقافة السياسية :على خلاف الثقافة التي اكتسبها الفرد في المجال السياسي والتطوع الاجتماعي في إطار التجربة الفردية الليبيرالية والتي كانت نتاج النضالات والتطورات السياسية الطويلة وكذا الترجمة العديدة للمصادر الإسلامية والعربية، فأصبحت مفاهيم الإنسان والحريات العامة، احترام الرأي والآخر، خضوع الأقلية لحكم الأغلبية وغيرها من القيم، بمثابة أسس جوهرية تشكل إطار ثقافته السياسية بحيث احترامها والعمل على تجسيدها موضوعيا من طرف أي سلطة سياسية كضمان لحرية الفرد والمجتمع المدني في مواجهة السلطة الحاكمة فكما يرى الباحث عبدالله الركيبي "ان لدينا أفكار سياسية ولا نملك ثقافة سياسية"، ويؤكد أن السياسة التي تفتقر إلى الثقافة الفعلية والممارسات والقيم الفاعلة لا تمكننا من الذهاب بعيدا ومآلنا الفشل ثم إن العلاقة بين الثقافة والسياسة كانت دائما منذ القدم مرورا بفلاسفة الإغريق والعرب والمسلمين إلى العصر الحديث متلاحمة فالتجربة السياسية لحكم الحزب الواحد بكل ما تتميز من خصائص، قلصت من هامش الحرية والفردية والجماعية لأنها لم تشجع على ملكية الفرد وحريته وإبداعه، فطبيعة السلوكيات السياسية للنظام الجزائري بعد الاستقلال جعلت من الثقافة السياسية للفرد الجزائري ذات توجه واحد.... إلا أن التطورات الحاصلة مؤخرا أكدت حتمية وصول وتطور الفرد الجزائري على مستوى فعال رغم وجود فجوة بينه وبين الحكام إذ ان الدولة تراجعت وابتعدت في الفترة الأخيرة عن واقع المجتمع مما ضخم من اللاثقة بينها وبين الشرعية [2].

[1] عبد الناصر جباني، مرجع سابق، ص209.

[2] فيروز حنيش، اشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر (1989-2008) مذكرة ماجستر في العلوم السياسية، فرع التنظيم الاداري والسياسي، جامعة الجزائر، 2007،ص85.

المبحث الثاني: سبل تجسيد السلم الاجتماعي في الجزائر

المطلب الأول: تدابير بناء السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي 22 فيفري 2019

لقد ورد في مخطط عمل الحكومة الجزائرية سنة 2020 المؤرخ في 2020/02/16 والمتزامن مع إحياء الذكرى السنوية الأولى للحراك الشعبي ل22فيفري2019 أن الشعب الجزائري عبر عن هبة تاريخية رائعة وسلمية وحضارية على تطلع قوي إلى التغيير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ودولة القانون، وفوق تزايد ضغط الحراك الشعبي، عمد النظام الجزائري إلى اتخاذ جملة من التدابير لتهدئة الأوضاع وبناء السلم الاجتماعي في عدة مجالات، ولقد اتخذت هذه التدابير في ظل حكومتين، الأولى حكومة تصريف الأعمال برئاسة نور الدين بدوي التي تم تعيينها بتاريخ 21 مارس 2019 إلى غاية 2019/12/27، والثانية هي حكومة عبد العزيز جراد التي تم تعيينها بتاريخ 2019/12/28 بعد الانتخابات الرئاسية 2019/12/12 وفوز عبد المجيد تبون، وبتالي سوف نتطرق إلى هذه التدابر فيما يلي :

1-تدبير سياسية[1] :

-تنصيب اللجنة الاستشارية لهيئة الوساطة والحوار الوطنية برئاسة كريم يونس تهدف للخروج من المأزق السياسي بالحوار مع مختلف فواعل السياسة وممثلي المجتمع المدني وممثلي الحراك الشعبي.

-إسقاط العهدة الخامسة لبوتفليقة بتقديم استقالته بتاريخ 02 افريل 2019،وسقط بموجب ذلك كل رموز النظام والفساد من رؤساء حكومات سابقين ووزراء ومسؤولين حكوميين وولاة ورجال أعمال وقادة امنيين .

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مخطط الحكومة، 2020،ص4-14

-إجراء انتخابات رئاسية يوم 2019/12/12 والتي اتسمت بنسبة مشاركة ضئيلة بلغت 39،9٪ حيث كانت المقاطعة السياسية من طرف الشعب ضخمة جدا وفاز فيها عبد المجيد تبون بنسبة أصوات 58،15٪ من نسبة المشاركة 39،9٪.

-تشكيل لجنة تعديل الدستور برئاسة لعرابة، ولقد عرضت مسودته على الرئيس والأحزاب ومختلف تنظيمات المجتمع لقرائتها واقتراح تعديلات عليها، ولقد لقيت هذه المسودة انتقادات شديدة لأنها لم تكن في المستوى الجماهيري

- تشكيل لجنة لتعديل القانون العضوي للانتخابات فور الانتهاء من إعداد الدستور الجديد، وتتعهد الحكومة بالتشجيع على ظهور جيل جديد ونخبة جديدة على رأس الأحزاب والمناصب العليا لإدارة البلاد الجديدة.

-كما تدم تدعيم الطاقم الحكومي بوزراء شباب وتكنوقراطيين واستحداث وزارات جديدة لها علاقة بالشباب.

-إقامة الجمهورية الجديدة التي يصبو إليها الجميع عبر ترسيخ الديمقراطية التشاركية وتفعيل طريقة جديدة من الحكامة مبينية على شفافية النشاط العمومي وأخلقة الحياة السياسية عبر محاربة الفساد والفاسدين مع تأسيس شراكة جديدة مع الفاعلين الاجتماعيين مبينية على التشاور والحوار.

-تكريس مبدأ دولة القانون التي هي دعامة الجزائر التي تحمي حقوق وحريات المواطنين من خلال مكافحة الإجراءات البيروقراطية عبر ترقية وتطوير الإدارة الرقمية ووضع آليات تسمح للمجتمع المدني بالمشاركة في عمل الحكومة.

-تعزيز وتطوير حرية الصحافة ووسائل الإعلام التعددية والمستقلة، بحيث تم تفعيل سلطة ضبط السمعي البصري

-كما تم عصرنة الدولة ومؤسساتها من خلال إعادة تنظيم الإدارة المركزية والمحلية وتحسين أداء المرافق العمومية عبر الرقمنة وترشيد الوسائل وتأهيل وتكوين المورد البشري وترقية ولايات منتدبة إلى ولايات كاملة.

-التزام الحكومة بالتكفل بجميع انشغالات المواطنين وتوفير جميع الشروط المناسبة لمشاركتهم الكاملة والفعالة

-إصلاح المنظومة التشريعية لتنظيم الانتخابات عبر تنصيب السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات برئاسة محمد شرفي بموجب القانون العضوي 07-19 المؤرخ في 2019/09/14،والتي تهدف إلى ترسيخ مبادئ حياد وانسجام الإدارة نهائيا من عملية تنظيم الانتخابات لأجل ضمان قانونية وشفافية ومصداقية للعمليات الانتخابية.

-الممارسة الكاملة للحقوق والكرامة الجماعية والحريات من خلال، حرية الاجتماع والتظاهر السلمي، إقامة مجتمع مدني حر ومسؤول، تعزيز الحوار والتشاور، ترقية المرأة ووضع مخطط وطني خماسيّ لترقية حقوق الشباب يتم من خلاله اشتراك الشباب في مسار تنمية البلاد_ .ترسيخ مكونات الهوية والذاكرة وتعزيز اللغة العربية وصون الذاكرة الوطنية من خلال التكفل بالرموز الوطنية وحفظ التاريخ والآثار التاريخية وبالمجاهدين وذوي الحقوق وخير دليل استرجاع رفات شهداء الوطن 22شهيد في 2020/07/5.

2-تدابير إقتصادية واجتماعية :

صدور قرار بترسيم موظفي الإدماج المهني وعقود ما قبل التشغيل في مناصب دائمة على مدار 3 سنوات ابتداء من 2019 إلى غاية 2021 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 336/19 المؤرخ في 2019/12/08

-الرفع من منحة التضامن المدرسي للتلاميذ المتمدرسين من المعوزين البالغين 03 ملايين تلميذ من 3000 دج إلى 5000 دج، وكذا الرفع من المنحة المدرسية لتلاميذ أبناء الموظفين والبالغ عددهم 9 ملايين من 400 دج الى 3000 دج

-زيادة التغطية الصحية على مستوى الجنوب الكبير والهضاب العليا برفع التجميد عن المشارع الصحية مع زيادات الموظفين .

-السماح للنساء الحوامل بالعلاج مجانا في العيادات الخاصة عبر ولايات الجنوب والهضاب

– فيما يخص قطاع التعليم العالي، ترقية استعمال اللغة الانجليزية في قطاع البحث العلمي وإسقاط اللغة الفرنسية الاستعمارية .

–صب الإعانة المالية في الحسابات البريدية الجارية للعائلات المعوزة شهر رمضان المقدرة ب10 آلاف دينار جزائري

– إطلاق الصيغة السكنية المسماة السكن الترقوي المدعم استجابة للضغوط الاجتماعية الكبيرة.

–إعطاء الضوء الأخضر للبنوك لمنح قروض مصغرة دون فوائد موجهة للشباب لشراء المواد الأولية وتصل في الجنوب إلى 250 الف دج

رفع التجميد عن المشاريع الشبابية اونساج في الجنوب

– إعطاء تعليمات للحكومة بطرح للمواطنين بتملكة سكناهم في عقود بأجال لا تتعدى 06 اشهر

–بعث مشاريع المدن الجديدة والتعجيل بتجسيدها لفائدة أكثر من 362000 مستفيد من التجرئات الاجتماعية.

– وضع 9000 محل لفائدة الشباب في إطار مختلف الصيغ السكنية الاجتماعية

–منح تسيير المرافق العمومية الجوارية لفائدة الشباب حاملي الشهادات والمشاريع مثل المكتبات والحضانات والمسابح مع إعفائهم من الضريبة.

–رفع المنح المقدمة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من 4 آلاف دينار إلى 10 آلاف دينار ومجانية إستشفائهم.

–استحداث عدة وزارات منتدبة مثل إنشاء وزارة للصناعات الصيدلانية وللبيئة الصحراوية وللحضانات والمشاريع .

–استحداث مناصب شغل ومحاربة البطالة عبر إنشاء المؤسسات الصغيرة والحضانات والمجال الرقمي ومؤسساته

-إلغاء الضريبة على الدخل IRG لفائدة العمال والموظفين ضعيفي الدخل.

3-تدابير قانونية:

-محاربة الفساد عبر القيام بفتح ملفات الفساد واعتقال المتورطين فيها وخاصة رموز الفساد من النظام السياسي كافة

-اخلقة الحياة العامة عبر إدراج مكافحة الفساد بجميع أشكاله من صميم عملية إصلاح مصالح الدولة من اجل ضمان نزاهة واستقامة موضوعية الأشخاص واسترجاع الثقة المفقودة بين العدالة والشعب

-تحسين نوعية الحكم القضائي، تسيير التقاضي، تحسين أداء النظام العقابي، ضمان امن الممتلكات والأشخاص

- وضع أحكام تشريعية لحماية الأشخاص المبلغين عن الفساد .

-رفع العقوبات المالية المفروضة على الأشخاص من الاعتباريين في جرائم الفساد.

-تشديد العقوبات على القضايا المتعلقة بتبييض الأموال والخيانة العظمى والتهريب

- استحداث مصلحة الضبطية القضائية لأمن الجيش بموجب مرسوم رئاسي رقم 19-179 في 2019/06/18.

-وضع قواعد جديدة لضمان شفافية تمويل الانتخابات والأحزاب السياسية ونشر حساباتها ومراقبتها.

-مراجعة الأحكام القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد عبر تحسين فعالية إجراءات مصادرة وإدارة الأصول الخاضعة للرقابة القضائية عبر إنشاء وكالة وطنية خاصة متكفلة به [1]

المطلب الثاني: الحوار المتبادل كأساس لتحقيق السلم الاجتماعي.

يعد الحوار من بين أهم عوامل تحقيق السلم بالمجتمع المدني، وذلك لما له من دور بارز في تعزيز نسيج العلاقات بين أفراد المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني وكذا الأطراف الرسمية ممثلة في سلطات الدولة إذ أنه ينشر روح الطمأنينة بين مختلف الأطراف... وهذا ما أكد عليه رئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون خلال تنصيبه بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية 2019/12/12...كما يعزز الحوار روح التفاهم والتسامح بين أفراد المجتمع

[1] بحصوص بوفنيك، عبدالمجيد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص399.

ويقلص التباعد الموجود بين التيارات الفكرية من خلال تقريب وجهات النظر وكل هذا يساهم في تحقيق جانب من السلم والتسالم في المجتمع .ولقد شهد التاريخ تطبيقا عمليا لدور الحوار في تعزيز السلم المدني في المجتمع في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز رحمهم الله، حيث تولى الخلافة في فترة حرجة اتسعت فيها الخلافات وكثرت الآراء المذهبية وتوسعت دائرة العنف الديني على يد الخوارج وكثر الخارجون على نظام الدولة، فلما تولى عمر بن عبد العزيز رحمه الله دعى مختلف الفرق وأصحاب المقالات المخالفة للقاء ولإجراء الحوارات الفكرية الهادئة والبناءة بعيدا عن العنف والقطيعة، فنتج عن ذلك حوارات هدأ على إثرها كثير من العنف في الساحة الإسلامية وقتها، فحاور عمر بن عبد العزيز رحمهم الله غيلان الدمشقي حول مقالته في نفي القدر، كما ناقش الخوارج في تكفيرهم للمسلمين بالمعاصي، فكانت النتيجة تسكين العصبية وتقليص الشرور وإشاعة السلم الجماعي [1]

ولاشك في أن البيئة التي يتوفر فيها السلم المدني هي البيئة الأكثر ملائمة للدعوة إلى الله تعالى، ونشر قيم الإسلام العظيمة، أما البيئة التي تسودها الفوضى والإضرابات الأمنية والأحزاب بين فئات المجتمع الواحد عند فقدان السلم والأمن .

أهمية الالتزام بأخلاقيات الحوار في تحقيق السلم الجماعي :

أ)- نقل الأفكار وتبادل المعلومات: الحوار وسيلة لنشر العلوم والتواصل بين الاخرين في عالم يعرف الجديد كل ثانية وإذا كان العالم المتقدم قد أدرك أهمية هذه الثقافة الآتية والمستقبلية فما احوجنا نحن وخاصة في إطار ظروف التقهقر الحضاري الراهن في عالمنا العربي والإسلامي، إلى تعرف أساليب استيعاب هذه الثقافة تماما، بل علينا ان نسهم في تطويرها من واقعنا وقيم حضارتنا العريقة [2]

والتربية الحوارية تربية على منهج العقل المنضبط بالشرع ولذا فإننا ينبغي أن نسعى في تربية الناشئة وطلبة العلم على هذا النوع من التفكير المنهجي، لكي ينطلق الطالب في

[1] عبدالله عودة، اخلاقيات الحوار في السنة النبوية ودورها في تحقيق السلم المدني، مجلة الدراسات الإسلامية، ع 9،مج 5،جوان 2017،ص366

[2] محمد حسن وجيه، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، الكويت، عالم المعرفة، 1994،ص30

تعلمه وتعليمه لفئة من قاعدة ومنهج، بدلا من سير عشوائي ليس له ضوابط تضبطه أو إعلام يهتدي بها [1]

ب)- الحماية من التسلط والاستبداد الفكري والسياسي :إن غياب الحوار في المجتمع اليوم يعني غياب الحرية وازدياد العنف والانسيابية في التعبير عن الأفكار والآراء، وهو على تحكم الاستبداد بالرأي ومصادرة حرية الفكر والثقافة، وإبراز للحالة الفردية ونبذ الآخر وإقصاءه.... فالحوار المدني وسيلة فعالة لقهر التسلط والاستبداد الفكري وقهر التعصب والانفلات الفكري، وتجنب الإرهاب والعنف بكل أنواعه، وكم من حركات تعمل في مشارق الارض ومغاربها لتحقيق أهداف محددة بالاعتراف الهوباني كاللغة والدين والفكر ونجدهم أقلية أمام الأغلبية المطلقة في دولة واحدة، وعندما يقابلون بالرفض فإنهم يشكلون جماعات إرهابية، لكن من الأفضل لو فتح معهم باب ومجال الحوار وإعطائهم جزء من حقوقهم وفي نفس الوقت تتجنب كل المفاسد ومثال ذلك اعتراف تركيا ببعض حقوق الكرد وكذلك ما فعلته الجزائر مع القبائل وتجنبا للفتن[2]

ج-التعارف وبناء العلاقات الإنسانية مع الآخرين :الأصل في العلاقة بين البشر هي التعاون والحب والتعارف، بغض النظر عن اختلاف الدين أو الجنس أو العرق، قال تعالى«ياأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير»[3]

إن إرساء قواعد الحوار مع غير المسلمين بالتفاهم والتحاور، وهذا التعايش في ذاته إذا كان على أسس شرعية حضرية فهو لون من ألوان الدعوة الحق تعالى وإلى الخير والإنسانية وتعني القدرة على التعامل الناجح مع وجود الاختلاف، والوصول إلى أفضل البدائل المتاحة، ويضمن الحوار الفعال ضبط الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي

[1] عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، قواعد ومتطلبات في أصول الحوار ورد الشبهات، السعودية، دار المسلم للنشر والتوزيع، 1994،ص 11.

[2] علي خضر السيد، الحوار في السيرة النبوية، رابطة العالم الإسلامي، السعودية، ط1، 2009،ص54

[3] القرآن الكريم، سورة الحجرات، 13

حتى لا تتحول إلى فوضى وخروج عن الجماعة وانقسام وتفرق المجتمع، فالانفراد والاستبداد بالرأي هو مقدمة للطغيان والبديل الأمثل هو الحوار [1]

المطلب الثالث: مهددات السلم الاجتماعي وانعكاساتها على العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر

إن السلم الاجتماعي هو توفير الاستقرار الاجتماعي بحيث ينعكس ذلك إيجابا على الوضع الداخلي للدولة سياسيا وامنيا واقتصاديا، وهو يتضمن عدة قضايا من قضايا التوزيع العادل للدخل وهدفها تحقيق التوازن الطبقي في المجتمع ولاسيما طبقة الأغنياء والفقراء بهدف تأمين الاستقرار داخل المجتمع وقضايا ذات بعد اثني أو عرفي تهدف إلى تحقيق السلم بين مختلف المكونات الإثنية والعرقية والدينية والطائفية للمجتمع وهناك قضايا سياسية تشير إلى الاندماج بين المواطنين والنظام السياسي ونجد أن العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر محكومة بطبيعة النظام السياسي ومدى قدرة المجتمع المدني ومؤسساته في مجاراة النظام من حيث المتابعة والمراقبة وهذا لن يأتي إلا في ضل دولة قوية منفتحة وحديثة وليست تسلطية وممارسة للفسق والاستبداد وإثر انتقال الجزائر إلى التعددية السياسية واجه هذا التحول تحديات كبيرة وعميقة امتدت لوقتنا الحالي واتسعت فيها الهفوة بين النظام والمجتمع ككل بتهديدها لقضايا السلم الاجتماعي مما أدى إلى انتشار العنف وعدم الاستقرار السياسي وهذا بالإضافة إلى الوضعية الاقتصادية المتدهورة وكانت هذه المرحلة من أهم المراحل التي مرت بها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال وذلك لحجم التحولات السياسية وعبرتها، واهم القضايا التي تهدد السلم الاجتماعي وتؤثر مباشرة على ثنائية الدولة والمجتمع في الجزائر تتمثل في:

أ-الحركات الاحتجاجية كعامل مفسر لازمة الثقة بين الدولة والمجتمع

إن الحركات الاحتجاجية المتنامية في الجزائر تعبر عن فراغ سياسي ومؤسساتي كبير بين المجتمع والدولة مع العلم إن الجزائر تحتوي على أكثر من 60 حزب سياسي وأكثر من 91 ألف جمعية تشكّل في مجموعها المجتمع المدني، وهذا يعني أن هناك عدد

[1] منى ابراهيم اسماعيل اللبودي، تنمية فنيات الحوار وآدابه لدى طلاب المرحلة الثانوية، اطروحة دكتوراه في الفلسفة التربوية، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2000/1999،ص86.

كبير من الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية مقابل ضعف الأداء والفاعلية هي موجودة شكلا وغائبة عملا وواقعا، ولهذا فإن السلوك العنيف الذي ميز الحركات الاحتجاجية هو نتيجة منطقية لغياب الآليات المؤسساتية التي تمكن المواطن من التعبير عن مطالبه وتوصيل إنشغالاته لصانع القرار. فقد شكلت أوضاع التدهور الاجتماعي والغلق السياسي التي عرفتها الجزائر منذ مايقارب 30 سنة مدخلا لحالة الاضطراب واللا أمن واللاسلم الاجتماعيين منذ منتصف الثمانينيات مرورا بالتسعينات والعشرية السوداء، وصولا إلى العقد الأول من القرن 21 رغم عدد انتظامها لم تتوفق الحركات الاحتجاجية 05 ديسمبر 2011 تاريخ انفجار الشباب بسبب الأوضاع المعيشية والبيروقراطية والبطالة وغلاء الأسعار، ضف إلى ذلك الاحتجاجات الأخيرة وما يسمى بالحراك الشعبي في 2019/02/22 والذي تزامن بسقوط رموز النظام السابق وتأسيس الجزائر الجديدة وما تزال المظاهرات دوريا بسبب الأوضاع التي يعيشها المجتمع المدني في الجزائر[1]

وهذا الجدول يوضح تطور الاحتجاجات الاجتماعية في الجزائر[2]

الفترة	عدد الاحتجاجات الاجتماعية	عدد الإضرابات
1977-1969	**215**	**632**
1990-1980	**3550**	**17983**
2000-1991	**115000**	**325721**

المصدر: الهواري بوزيدي، حفيظة عابر، احتجاجات الشباب، عقود الإدماج المهني أنموذجا، مجلة التنمية، ع 07، مارس 2017، ص196.

من الجدول نلاحظ أن الحركات الاحتجاجية الاجتماعية والإضرابات ارتفع بشكل كبير في الفترة الممتدة مابين 1992-2000 نتيجة أسباب البطالة، الفقر، التسلط، الاستبداد، الظلم

[1] العياشي عنصر، الحركات الاجتماعية في الجزائر، احتجاجات يناير 2011 الشعبية، مقال إلكتروني بقناة الجزيرة الاخبارية نشر في 1 فيفري 2011،شوهد يوم 15 يناير 2021 على الساعة 15:33 زوالا، https://www.aljazeera.het2011.

[2] المصدر: الهواري بوزيدي، حفيظة عابر، احتجاجات الشباب، عقود الادماج المهني انموذجا، مجلة التنمية، ع 07، مارس 2017، ص196.

الاجتماعي، الإقصاء، التهميش، وكل هذه الأسباب كانت سببا في تأجيج الحركات الاحتجاجية خلال ثلاث عقود الأخيرة من الزمن بحيث لا تخمد تلك الاحتجاجات في جهة حتى تظهر في جهة أخرى فبعد الحرب الأهلية التي شهدتها الجزائر سنوات التسعينات بين القوات النظامية والجماعات الإسلامية المسلحة جاءت أحداث تيزي وزو في 2011 التي اتسمت بدرجة عنف لم تكن معهودة لدى الحركات الاحتجاجية الامازيغية في السابق، كما ظهرت العديد من الاحتجاجات في الجنوب الكبير منذ (2003-2004) بظهور حركة أبناء الجنوب الكبير من اجل العدالة، ثم جاءت أحداث وادي مزاب لتستمر لغاية 2015،ورغم عدم انتظام الحركات الاحتجاجية لم تتوقف إلى يومنا هذا [1]

[1] سليمان ملوكي، عيسى بوقرة، مرجع سبق ذكره، ص 582.

خلاصة الفصل الثاني

ومن خلال الفصل الثاني أتضح لنا لمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر تأثير كبير ودورها هام وأساسي ، إذ أنها تساهم في صنع القرار السياسي وتقوم بالضغط على مؤسسات الدولة بفضل تمثيلها للشعب الجزائري وخاصة بالحراك الشعبي ، ودائما نجدها داعما له ولمشاكله رغم أنها فاقدة للشرعية في كثير من الأحيان لضعف بنيتها الداخلية واعتمادها سوى على التطوعية كتمويل ، رغم أنه فيه الكثير من المؤسسات الاجتماعية تابعة للنظام السياسي وغير مستقلة عنه بتاتا ، تسعى تنظيمات المجتمع المدني بالجزائر إلى تمثيل أحسن لمطالب الجماهير وتحقيق السلم والأمن الاجتماعيين وإيصال كلمة الجميع من أجل المشاركة في حل الكثير من الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية كالبطالة والهجرة غير الشرعية وغيرها ، سعت جاهدة مؤخرا لتقديم طلب للحكومة والبرلمان بغرفتيه إلى وجود لها مصالح ولجان بالبرلمان لإيصال كلمة الشعب ومشاركة ومناقشة الملفات التي تطرح في البرلمان للمحاورة.

خاتمة

الخاتمة:

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته المتعددة ركيزة هامة من ركائز التنمية وحفظ السلم والأمن الاجتماعيين، ومن أهم المؤسسات الفاعلة مع الشركاء الرسميين وغير الرسميين في وضع واتخاذ القرار وكذا رسم السياسات العامة والضغط على سدة الحكم لتحقيق متطلبات أفراد المجتمع، وتجسيد أهدافهم المسطرة على أرض الواقع وفتح آفاق جديدة أمام كل الشركاء للحوار والتفاهم من أجل إيصال كلمة الشعب في إطار التشاركية والحكامة، كل ذلك يتيح تحقيق التنمية الشاملة في كل مجالات حياة المجتمع المدني الجزائري بفضل التنشئة السياسية والثقافية لأفراد المجتمع ومؤسساته .

إذا أن المجتمع المدني ومؤسساته يمتلك الكثير من الموارد البشرية والمادية وما ينقصه إلى تكاثف الجهود والحوار البناء والاتفاق على المصلحة العامة وخدمتها بعيدا عن كل المصالح الضيقة والخاصة.وهذا ما قد يشكل ضغطاً ضخماً على الحكومة ويعوض أي قصور من جهتها ويلبي طموحات أفراد المجتمع الجزائري ويحقق السلم والأمن الاجتماعيين بفض كل النزاعات والفتن الطائفية والعقائدية .

ويحل كل الآفات الاجتماعية بطرق علمية منظمة وهذا ما قد يعزز من الثقة الموجود بين الحاكم والمحكوم ويقويها .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1-قائمة المصادر :

*القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

الزركشي، المنثور في القواعد، تحقيق تيسير فائق أحمد محمود.(167/1)

2-قائمة الكتب باللغة العربية:

1-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي،ج5، دار المغرب الإسلامي(دب)، (دت) .

2-أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000

3-أماني قنديل، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، دار نوبار، 2004

4-أنيسة بركات، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، منشورات المتحف الوطني المجاهد، الجزائر، 1995

5-بلال أمين الزين، منظمات المجتمع المدني في الدول العربية، دراسة مقارنة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2014

6-بوطيب بن ناصر، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر، قراءة نقدية في ضوء القانون 12_06، دفاتر السياسية والقانونية، ورقلة 2014

7-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مخطط الحكومة، 2020 .

8-الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2003

9-حسام شحادة، المجتمع المدني، بيت المواطن للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2015.

10-خالد بن محمد اليدوي، الحوار وبناء السلم الاجتماعي، الرياض، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، ط1، 2011

11-رضوان زيادة، تحديات الإصلاح في العالم العربي، دمشق، مركز للتنمية الفكرية، 2006.

12-ريما الصبان، المجتمع المدني في دولة الإمارات، الملتقى الخامس بالكويت، 1998

13-زايد مولود، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية للدولة للنشر، ط1،عمان الاردن، 2001

14-زبير عروس، حوصلة وتقييم في الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق، مركز الوطني للبحث في الانثربولوجيا الاجتماعية والثقافية، رقم 13، 2005

15-سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000

16-سهيل عروسي، المجتمع المدني والدولة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2008

17-الشماس عيسى، المجتمع المدني(المواطنة والديمقراطية)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ط18، 2008

18-طالب الابراهيمي، المفضلة الجزائرية: الأزمة والحل، دار الأمة، 1997

19-عبد الجليل أبو المجد، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي، المغرب، إفريقيا، الشرق، 2010

20-عبد الحميد الأنصاري، الشورى وآثارها في الديمقراطية، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1996

21-عبد الصادق علي، مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية، القاهرة، دار المحروسة، ط1، 2004

22-عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، قواعد ومتطلبات في أصول الحوار ورد الشبهات، السعودية، دار المسلم للنشر والتوزيع، 1994

23-عبد الناصر جابي، النظام السياسي، الجزائر. المجتمع المدني بين السياسة والانتقال، مقال في كتاب: وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، إشراف عبدالله حمودي، دار تويقال، الدار البيضاء، 1998

24-علي خضر السيد، الحوار في السيرة النبوية، رابطة العالم الإسلامي، السعودية، ط1، 2009

25-علي ليلة، المجتمع المدني قضايا المرأة وحقوق الإنسان، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007

26-العياشي عنصر، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، القاهرة 5،دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

27-غازي الصوراني، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع المدني العربي، مركز دراسات الغد العربي، غزة، فلسطين، ط1، 2004

28-غنية شلغيم، اشكالية الانتماء والولاء بين تسلط النخب ولامبالاة المواطن في الدول العربية، ضمن الحركات الاجتماعية وسياق التحول في منظومة الولاء والانتماء في المنظمة العربية، تحرير بلخيرة محمد، الجزائر، دار النشر الجامعي الجديد، 2020

29-فاروق حميدشي، الجماعات الضاغطة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

30-قوي بوحنيفة، دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد حرر في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 16-17 ديسمبر ، 2008

31-لطاد ليندة بن محرز، إشكالية مفهوم المجتمع المدني، قراءة سوسيولوجية، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2016

32-لطيفة إبراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة،ط1، القاهرة، 2006

33-متروك الفاتح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2002

34-محمد القيسي، السلم المجتمعي، المقومات والآليات الحماية، مركز نون للدراسات الإستراتيجية، 2017

35-محمد حسن وجيه، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، الكويت، عالم المعرفة، 1994

36-نبيل رمز، الأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية من وجهة نظر سوسيولوجية، دار الفرع الجامعي، الإسكندرية، 2000

37-نريمان عامر، وآخرون، عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا، دراسات، سوريا، مركز المجتمع المدني والديمقراطية، 2013

38-نور الدين بكيس، نوال ورنقي، صناعة الغضب والعدوانية في الجزائر، الجزائر، دار النشر الجامعي الجديد، 2020

39-هوارد ويـاردا، المجتمـع المـدني، الجمعيـة المصـرية لنشـر المعرفـة والثقافـة العالميـة، القاهرة، 2007

40-يحي وناس، المجتمع المدني وحماية البيئة، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004م

قائمة الكتب باللغة الأجنبية:

41-Patric Meyer Bish, Réhabiliter la parol priorité au droit a la culture la délinition dune stratégie de paix, institut interdixiplinaire dethique et des droits de lhomme, iniversité de fribourg susse september, 1996.

42-Percy lahing, vers une society civile Multiculturelle, Rôle du capital social et de la citoyenent Démocratiuqe, séminaire« Société civile et le Développment, çeutre Intemational du développment de lorgnisation de Coopération et Développment Economique», 1998.

43-Omar drass : le phenomene associatif en algerie –etat des lieux , fondation fbert,Alger,2007

44-Anrik pumer,CiviL Society under Light, internet, 2002.

3-المجلات والجرائد:

1-إبـراهيم أيمـن الدسـوقي، المجتمـع المـدني فـي الجزائـر، المسـتقبل العربـي، ع259،مـارس 2000

2-أيمـن عقيـل وآخـرون، المجـالس الشـعبية المحليـة، الواقـع-المشـكلة والحـل، مجلـة ماعـت للدراسات الحقوقية والدستورية، مصر، 2009.

3-بدر حسن شافعي، الديمقراطية في المغرب العربي، مجلة الديمقراطية، ع4، 2001

4-بن ناصر بوطيب، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر قراءة نقدية في ضوء القانون 12/06،المجلة الافريقية للعلوم السياسية، تاريخ الزيارة 20/02/2022 من موقع http: //www.bchaib.net /mas/index.php?

5-الحبيب الجناحي، " المجتمع المدني بين النظرية والممارسات"، مجلة عالم الفكر، الكويت، ع3، م27، مارس 1999

6-الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، عالم الفكر، ع3، مج27، 1999

7-حسن الصفار، السلم الاجتماعي، مقوماته، وحمايته، منشور جريدة الشرق الأوسط، 2001.

8-زبير عروس، المجتمع المدني، الإدارة الرأي والقراء، كراساتCREAD ، ع53، 2000

9-سليمان ملوكي، عيسى بوقرة، التفاوت في الدخل كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي في دول الجنوب، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ع10، 2018

10-سليمان ملوكي، عيسى بوقرة، العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر، دراسة في مهددات السلم الاجتماعي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، ع3، مج11.

11-صالح زباني، تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، ع 17،جامعة باتنة 2007

12-عبد الحميد الأنصاري، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، مجلة المستقبل العربي، ع272، أكتوبر 2001

13-عبد الصمد بوكليخة، السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في الوطن العربي (الجزائر أنموذجا)، مجلة أكاديمية، ع4، مج5، جوان 2016

14-عبد المجيد رمضان، بحوص بوفنيك، تدابير بناء السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي 22 فيفري 2019، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، ع1، مج13، 2021.

15-عبد الناصر جابي، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر، واقع وآفاق، مجلة الفكر البرلماني، ع 15،فيفري 2007

16-عبدالله عودة، اخلاقيات الحوار في السنة النبوية ودورها في تحقيق السلم المدني، مجلة الدراسات الإسلامية، ع 9،مج 5،جوان 2017

17-عمر دارس، الظاهرة الجهوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر، واقع وآفاق، المجلة الإنسانية، مجلة جزائرية في الانثربولوجيا والعلوم الاجتماعية، ع 28، 2005

18-عمر دراس، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر، واقع وآفاق، مجلة إنسانيات (المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية)، ع28، 2005.

19-العياشي عنصر، الحركات الاجتماعية في الجزائر، احتجاجات يناير 2011 الشعبية، مقال إلكتروني بقناة الجزيرة الاخبارية نشر في 1 فيفري 2011،شوهد يوم 15 يناير 2021 على الساعة 15:33 زوالا، .https://www.aljazeera.het2011

20-كمال عجالي، مساهمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على الهوية الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، ع16، ديسمبر 2001

21-المجتمع المدني في الجزائر... مسيرة وجود، بحث عن شهادة ميلاد، جريدة القراء، ع5، 663،افريل 2010

22-محمد زرمان، السلم الاجتماعي في القرآن الكريم مركزيته وأبعاده الحضارية، المجلة الدولية للدراسات الأدبية والإنسانية، الجزائر، ع1، مج2، مارس 2020

23-محمود بوسنة، الحركة الجمعوية في الجزائر نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الامن والتنمية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة مشوري، قسنطينة، ط17،جوان 2004

24-مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، المجتمع المدني، نسخة إلكترونية www.ngoce.org، أبحاث ودراسات، ع23، 2003/09/20

25-منير صواكية، المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر: البنية والاهداف، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، ع 19،ديسمبر 2008،باتنة

26-منير هاشم خضير، الطائفية السياسية وأثرها في السلم الاجتماعي، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، ع52، 2015

27-مهدي محمد القصاص، الخطاب السياسي المتطرف كأحد مقومات السلام الاجتماعي، مجلة جامعة الأنبار، العدد تشرين الأول الخاص بوقائع جامعة الأنبار الدولي الاول، 2018.

28-الميثاق الوطني، الجريدة الرسمية، عدد 61، بتاريخ 30-7-1967
29-نجية بلخيثر، السلم الاجتماعي في العراق بعد 2003، دراسة في التحديات وسبل المعالجة، مجلة المعيار، ع61، مج 25، 30 نوفمبر 2021
30-الهواري بوزيدي، حفيظة عابر، احتجاجات الشباب، عقود الإدماج المهني أنموذجا، مجلة التنمية، ع 07، مارس 2017

4-المذكرات والأطروحات الجامعية:

1-جهيدة شاوش الخوان، واقع المجتمع المدني في الجزائر-دراسة ميدانية لجمعيات مدنية، بسكرة أنموذجا، اطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015
2-خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني، مذكرة بعنوان الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة، جمعيات النفع العام، دراسة حالة "، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012-2013.
3-ساسي سقاش، الجمعيات البيئية في الجزائر ودورها في حماية البيئة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000
4-صبرينة أمهيس، لامية بانون، المجتمع المدني في الجزائر: أي تأثير في مجال حقوق الإنسان ؟، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجاية، الجزائر، 2017-2018
5-عبد الحميد بلغيث، المجتمع المدني ودوره في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص علم الاجتماع الاقتصادي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو بكر، تلمسان، 2013-2014
6-عمر مرزوقي، حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، الجزائر، جامعة الجزائر3، 2012.
7-فيروز حنيش، اشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر (1989-2008) مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع التنظيم الإداري والسياسي، جامعة الجزائر، 2007

8-ليلى بن حسين، المجتمع المدني في تفعيل حقوق الإنسان وحرياته، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2010-2011

9-ليلى عمارة، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، مذكرة ماستر، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الأولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013

10-مليكة بوحبيت، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر، دراسة خلفيات التفاعلات والابعاد، رسالة مقدمة لنيل الماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر1997

11-منى ابراهيم اسماعيل اللبودي، تنمية فنيات الحوار وآدابه لدى طلاب المرحلة الثانوية، أطروحة دكتوراه في الفلسفة التربوية، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2000/1999

فهرس الموضوعات

فهرس المحتويات

إهداء وتشكرات

مقدمة.....02

الفصل الأول: الإطار المعرفي للمجتمع المدني والسلم الاجتماعي

المبحث الأول: في مفهوم المجتمع المدني.....10

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني.....10

المطلب الثاني: السياق التاريخي لظهور المجتمع المدني وأبعاده.....15

المطلب الثالث: وظائف ومعوقات المجتمع المدني.....20

المبحث الثاني: في مفهوم السلم الاجتماعي.....26

المطلب الأول: تعريف السلم الاجتماعي.....26

المطلب الثاني: صناعة السلم الاجتماعي.....30

المطلب الثالث: آليات ومقومات السلم الاجتماعي.....33

الفصل الثاني: المجتمع المدني في الجزائر و سُبل تجسيده للسلم الاجتماعي

المبحث الأول: واقع المجتمع المدني في الجزائر.....39

المطلب الأول: المراحل التاريخية لتطور المجتمع المدني في الجزائر.....39

المطلب الثاني: رهانات بناء وتحديث المجتمع المدني الجزائري.....49

المطلب الثالث: عوائق تطور المجتمع المدني الجزائري.....52

المبحث الثاني: سُبل تجسيد السلم الاجتماعي في الجزائر..... 58

المطلب الأول: تدابير بناء السلم الاجتماعي بعد الحراك الجزائري 22 فيفري 2019.....58

المطلب الثاني: الحوار المتبادل أساس لتحقيق السلم الاجتماعي 63

المطلب الثالث: مهددات السلم الاجتماعي وانعكاساتها على العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر.....66

الخاتمة.....70

قائمة المصادر والمراجع.....72

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور المجتمع المدني ومحاولته تحقيق السلم الاجتماعي بالجزائر حسب ما تنص عليه النصوص العالمية والدستور الجزائري وكذا أعراف وقيم البنية الديمغرافية للفرد والجماعة بالجزائر، إذ أن توحيد الجهود والأفكار بين مختلف شرائح المجتمع سواء الرسمية منها أو غير الرسمية من اجل بناء مجتمع فعال يحتويه الأمن والسلم الاجتماعي ورغم التنوع الثري للثقافة الاجتماعية بالجزائر بعيدا عن الأزمات المختلفة، وللدراسة أعمق قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين؛ عنوان الفصل الأول **الإطار المعرفي للمجتمع المدني والسلم الاجتماعي** والفصل الثاني **المجتمع المدني في الجزائر و سُبل تجسيده للسلم الاجتماعي** وخلصنا لبالغ أهمية المجتمع المدني بكل مؤسساته في بلورة السلم والأمن الاجتماعي عالميا ومحليا بفضل الحوار البناء وتقبل إيديولوجيات الأخر وجعل المصلحة العامة للوطن أولى من المصالح الخاصة الضيقة.

الكلمات المفتاحية :المجتمع المدني ، السلم الاجتماعي

Study summary

This study aims to show the role of civil society and its attempt to achieve social peace in Algeria, as stipulated in the international texts and the Algerian constitution, as well as the norms and values of the demographic structure of the individual and the group in Algeria, as the unification of efforts and ideas between the various segments of society, whether official or unofficial, in order to build an effective society. It contains security and social peace and despite the rich diversity of social culture in Algeria away from various crises, and for a deeper study we divided our study into two chapters; The title of the first chapter is The knowledge framework for civil society and social peace

and the second chapter is B Civil society in Algeria and ways to embody social peace

We concluded with the great importance of civil society with all its institutions in crystallizing peace and social security globally and locally thanks to constructive dialogue and acceptance of the other's ideologies and making the public interest of the homeland priority over narrow private interests

Keywords: civil society, social peace